الأمم المتحدة

A/57/270

الجمعية العامة

Distr.: General
31 July 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٤٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

# تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

## تقرير الأمين العام**

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قراريها ٥٥/١٦٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٩٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أن يعد تقريرا عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الألفية.

ويركز هذا التقرير، وهو التقرير السنوي الأول من نوعه، على الالتزامات المعلنة في جميع فصول الإعلان، وعلى القضايا التي برزت بشكل خاص خلال السنة الماضية، ويولى اهتماما خاصا للصلات التي تجمع بينها. وهو يتضمن مرفقا إحصائيا يتتبع التقدم المحرز في وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدءا من خط الأساس المشترك. ويسلط التقرير أيضا الضوء على موضوعين عُيِّنا للسنة الحالية وهما: منع نشوب الصراع المسلح، والوقاية من الأمراض الخطيرة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والتدرن الرئوي (السل).

* A/57/150.

** قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى شؤون المؤتمرات دون الإيضاح المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، الذي قررت الجمعية فيه أنه إذا قُدم التقرير متأخرا، تعين إيراد السبب في حاشية للوثيقة.

220802 220802 02-50667 (A)
*0250667*

# المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - مقدمة | ١-٣ | ٣ |
| ثانيا - السلام والأمن ونزع السلاح | ٤-٣٧ | ٣ |
| ثالثا - التنمية والقضاء على الفقر: الأهداف الإنمائية للألفية | ٣٨-٧٤ | ١٠ |
| رابعا - حماية بيئتنا المشتركة | ٧٥-٨١ | ٢٠ |
| خامسا - حقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم | ٨٢-٨٩ | ٢١ |
| سادسا - حماية الضعفاء | ٩٠-٩٩ | ٢٣ |
| سابعا - تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا | ١٠٠-١٠٨ | ٢٥ |
| ثامنا - تعزيز الأمم المتحدة | ١٠٩-١١٢ | ٢٧ |
| تاسعا - الاستنتاجات | ١١٣-١١٤ | ٢٨ |
| المرفق: الأهداف الإنمائية للألفية | | ٢٩ |

## أولا – مقدمة

١ – في قراريها ٥٥/١٦٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٩٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، طلبت الجمعية إليَّ أن أُعدَّ تقريرا سنويا عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنفيذ الإعلان المتعلق بالألفية.

٢ – ويركز هذا التقرير، وهو التقرير السنوي الأول من هذه التقارير، على الالتزامات المعلنة في جميع فصول الإعلان، وعلى القضايا التي برزت بشكل خاص خلال السنة الماضية، ويولي اهتماما خاصا للصلات التي تجمع بينها. وهو يتضمن مرفقا إحصائيا يتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدءا من خط الأساس المشترك. ويسلط التقرير أيضا الضوء على موضوعين حُددا للسنة الحالية وهما: منع نشوب الصراع المسلح والوقاية من الأمراض الخطيرة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل.

٣ – ويُجسد إعلان الألفية الرؤية المشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعالم أكثر سلاما ورخاء وعدالة، يستطيع فيه البشر جميعا أن يعيشوا حياة أفضل وأكثر أمنا. على أن أحداث السنة الماضية، ذكرتنا بأنه، على الرغم من وجود بعض العلامات الدالة على التقدم، فلا يزال أمام المجتمع الدولي شوط طويل يتعين أن يقطعه لبلوغ أهداف الألفية. وتتركز آمالنا في تحقيق تلك الأهداف، أكثر من أي وقت مضى، على قدرة الدول الأعضاء، فرادى ومجتمعين، على اتخاذ تدابير مستديمة. ويرد في الفقرات التالية وصف للمدى الذي بلغناه ولما يلزم للتحرك قدما نحو تحقيق المزيد من التقدم.

## ثانيا – السلام والأمن ونزع السلاح

٤ – إن الالتزام بالسلام والأمن ونزع السلاح المعرب عنه في إعلان الألفية هو، فوق كل شيء، تعبير عن الإيمان بإمكانية التعاون الدولي. ولجميع الذين يسيؤون إلى حقوق الإنسان أو ينتهكون القانون الدولي، أو يستخدمون العنف كوسيلة لبلوغ غاياتهم، يُرسل الالتزام بهذه الأهداف تحذيرا قويا وهو أنه لن يحدث تساهل مع هذه الأفعال بعد الآن.

٥ – على أنه، بعد مضي عام واحد بالضبط على اعتماد الإعلان، تلقت هذه الرسالة ردا متحديا ورهيبا. فقد أصابت الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة الأمريكية العالم بصدمة. وجاءت هذه الهجمات في وقت كان السلام فيه بالفعل مُستهدفا للهجمات في أماكن مثل الشرق الأوسط وأفغانستان وكولومبيا ووسط أفريقيا. وما فتئت التوترات، منذ ذلك الحين، تتصاعد في الشرق الأوسط وشبه القارة في جنوب آسيا وغير ذلك من الأماكن. وبدلا من التحرك نحو تحقيق أهداف إعلان الألفية، بدا العالم أحيانا وكأنه يتزلق إلى الوراء نحو مزيد من الصراعات.

٦ – وفي هذه البيئة الجديدة، المعقدة والخطرة، يظل هناك، رغم ذلك، مسوغا للتفاؤل الحذر. ذلك أن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سلط ضوءا جديدا على الأهمية الحيوية للجهود المتعددة الأطراف التي تبذل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والتي ربما تمثلت في جائزة نوبل للسلام التي منحت للأمم المتحدة.

٧ – لقد أعطت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ زخما جديدا للتصميم على اتخاذ ”التدابير المتضافرة ضد الإرهاب الدولي“ التي جرى التعهد بها في إعلان الألفية. فالإرهاب لا يضرب ضحاياه المباشرين فحسب، وإنما يصيب في الصميم ما تمثله الأمم المتحدة من مبادئ. وهو يهدد السيادة

والديمقراطية وحكم القانون وغيرها من المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذا، للمنظمة مصلحة حيوية ودور حيوي تؤديه في النضال ضد الإرهاب يتمثل في: اقناع المجموعات الساخطة بعدم احتضان الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها، وحرمان المجموعات أو الأفراد من الوسائل التي تمكنها من القيام بالأعمال الإرهابية، ودعم التعاون الدولي على أوسع نطاق.

٨ - ولكي يتسم رد المجتمع الدولي بالفعالية، ومن المهم للغاية أن لا يكتفي بقمع تمويل الإرهاب والتخطيط له وتنفيذه فحسب، وإنما أيضا فهم الظروف التي تولده والسعي لتحسينها. والإرهاب ليس سلاحا تستخدمه مجموعة إقليمية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية - اقتصادية واحدة. وإنما هو استراتيجية قديمة تكاد توجد في جميع المجتمعات، وكثيرا ما يلجأ إليها الضعيف أو الساخط ضد القوي. ولئن كان يتعين على الكافة إدانته، فإنه يلزم تحليل دوافعه بعناية في كل سياق محدد.

٩ - ولقد اتخذ مجلس الأمن، بعد ١١ أيلول/سبتمبر مباشرة، القرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واتخذت الجمعية العامة القرار ١/٥٦. وباتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فرض مجلس الأمن للمرة الأولى تدابير إلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق، ليس ضد دولة أو قادتها أو مواطنيها أو سلعها، وإنما ضد أعمال الإرهاب على نطاق العالم وضد الإرهابيين أنفسهم. وفي ذلك القرار، حض مجلس الأمن، بل ألزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة، لإحضار أي شخص أو أشخاص لهم دور في التخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها أو الإعداد لها أو اقترافها، للمثول للعدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ المجلس لجنة مكافحة الإرهاب وطلب إلى الدول الأعضاء تقديم تقارير عن تنفيذها للقرار ١٣٧٣. وحتى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، تم تقديم ١٦٧ تقريرا أصليا و ٤٧ تقريرا تكميليا، ويجري الآن استعراضها في شراكة مع الدولة المعنية من جانب خبراء استشاريين يساعدون اللجنة. وسوف تقدم اللجنة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الدول المساعدة التقنية لتيسير تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

١٠ - ويتمثل جانب آخر مهم من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، في أعمال الأمم المتحدة نحو وضع الإطار القانوني اللازم لمنع الإرهاب وقمعه. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، اعتمد الكثير من الصكوك القانونية، مما تكون معه مجموعة كبيرة من فقه القانون في هذا المجال. فهناك ١٢ اتفاقية دولية ومجموعة من الصكوك الإقليمية، المنشئة لنظم مشتركة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بتسليم المجرمين وتبادل المعلومات والتعاون من جانب الشرطة والهيئات القضائية. وهناك الكثير الذي يتعين القيام به؛ فعلى سبيل المثال، لم يتم بعد عقد اتفاقية شاملة وعالمية بشأن الإرهاب. وكثير من الاتفاقيات الـ ١٢ القائمة بحاجة إلى توقيعات وتصديقات إضافية - ولا سيما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩)[١] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية[٢]، إلى جانب بروتوكولاتها الثلاثة[٣]، غير أن الصكوك الحالية توفر أساسا متينا للانطلاق منه.

١١ - وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأولى في محاربة الإرهاب. فعليها واجب بالغ الأهمية في منع الظروف المغذية للإرهاب من الازدهار داخل حدودها. ويتطلب هذا الواجب اتخاذ تدابير تتجاوز كثيرا تدابير مكافحة الإرهاب المحددة. فهو يتطلب كبح تدفقات الأسلحة غير المشروعة التي توفر للساخطين الوسيلة لارتكاب أعمال العنف. وفي إمكان الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء في النهوض بهذه الواجبات، وهي تفعل هذا بالفعل، من خلال برامج التنمية وتقديم المساعدة في مجال منع الجريمة ومراقبة العقاقير وبعدد من الطرق الأخرى.

١٢ - وتسهم الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب بطريقة جوهرية أخرى. بالعمل حارسا للميثاق والقيم الأساسية المجسدة فيه. على أن من المحزن أن بعض البلدان اتخذت من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ذريعة لتقليص حقوق الإنسان. وأيا كانت الظروف هناك حقوق معينة للإنسان يجب حمايتها ومقتضيات محاربة الإرهاب عالميا يجب ألا تقبل كحجة لانتهاك الحقوق الأساسية للأفراد أو الجماعات. لقد قمت بتذكير الدول الأعضاء بهذا الأمر في عدد من المناسبات. وسوف أستمر في القيام بذلك. ومن المهم للغاية أن نجد سبل الاستفادة من هذا الإحساس الجديد بالالتزام الدولي دون أن نقوض القيم الأساسية للميثاق. ويوفر إعلان الألفية بالضبط التوجيه الذي نحتاج إليه.

١٣ - وفي الإعلان، عقدت الدول الأعضاء العزم أيضا على ”زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع“. وفي الفصل المواضيعي التالي، أناقش التحديات التي ينطوي عليها منع نشوب الصراعات، مع التركيز في الوقت نفسه على حفظ السلام وبناء السلام فيما يلي وبمزيد من التفصيل في تقريري السنوي المقبل عن أعمال المنظمة.

١٤ - وسجلت الأمم المتحدة نجاحات حقيقية في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. فقد نجحت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في إقامة المؤسسات الحكومية والإدارات العامة الأساسية ونقل السلطة تدريجيا إلى قادة تيمور الشرقية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، سوف تشغل تيمور الشرقية مقعدها في الجمعية العامة كأحدث دولة عضو. وسوف يكون ذلك اليوم مدعاة لفخر الأمم المتحدة.

١٥ - وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لعبت الأمم المتحدة أيضا دورا هاما في انتقال السلطة التدريجي إلى مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو، بعد الانتخابات التي أجرتها الجمعية في ٢٠٠١، وفي غضون ذلك، في سيراليون أسهمت الأمم المتحدة في استقرار الأوضاع بالمساعدة في استكمال عملية نزع السلاح وإعادة إدماج المتحاربين السابقين وإجراء الانتخابات الوطنية، وتدريب قوة الشرطة ومد سلطة الحكومة على سائر ربوع البلد.

١٦ - وتسهم الأمم المتحدة أيضا إسهاما كبيرا في عملية الانتقال الجارية في أفغانستان بعد انتهاء حكم طالبان - رغم أن هذا لا يزال في مرحلة مبكرة ويتهدده تدهور الحالة الأمنية في الشمال فضلا عن تراخي دعم واهتمام المجتمع الدولي. ولقد شعرت ولا زلت ببالغ الفخر للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بدءا من الإنجاز الضخم الذي حققته الوكالات الانسانية في مواصلة إيصال المعونة للمدنيين، حتى في أثناء عنفوان القصف الجوي في عملية الحرية الدائمة إلى نجاح ممثلي الخاص في إحضار الأطراف المختلفة إلى مائدة المفاوضات في بون ومساعدتها في التوصل إلى اتفاق بشأن الهياكل اللازمة لعملية الانتقال والجدول الزمني لتنفيذه. إن ما حدث مؤخرا من عقد مجلس اللويا جيرغا وبداية المرحلة الثانية من عملية الانتقال حِّريان بأن يجعل شعب أفغانستان يشعر ببعض الثقة في مستقبله للمرة الأولى منذ عقود.

١٧ - وبشكل أعم، أدى تنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، (A/55/305-S/2000/809)، المعروف باسم تقرير الإبراهيمي، إلى تحسينات محددة في قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة على اتساعها، على التخطيط لعمليات السلام وإدارتها وإجرائها، طوال دورة حياتها. وأُعطيت للأمانة العامة موارد إضافية كبيرة، مما يسمح على

وجه أخص بتوزيع الوحدات بشكل أسرع متى تعين تنظيم عملية جديدة كبيرة لحفظ السلام.

١٨ - وطبيعي أن هناك الكثير الذي يتعين علينا أن نفعله أكثر من ذلك لتحسين قدرتنا على صون وبناء السلام في أرجاء العالم. إن زيادة الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء أمر حيوي بصفة خاصة في التعجيل في عملية نشر الأفراد في الميدان وفي المساعدة في الدعم المتعلق بالسوقيات، والمساعدة التقنية والتدريب الذي تقدمه الأمم المتحدة للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام، وتحتاج أنشطة الأمم المتحدة في ميادين نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمج المتحاربين السابقين، بما فيهم الجنود الأطفال في المجتمع - إلى مزيد من الخبرة التقنية وتعزيز آليات التنسيق الداخلية. ويظل الافتقار المستمر لقدرة مكرسة لبناء السلام داخل الأمانة العامة عقبة كأداء أمام تخطيط وتنسيق أنشطة بناء السلام على نحو أفضل، وإن كان قد تم وضع خطة عمل ونشرها في أنحاء المنظومة، بشأن الكيفية التي يمكن بها للمقر تحسين دعمه لعمليات بناء السلم التي يضطلع بها الميدان.

١٩ - ويجب على الدول الأعضاء أيضا أن يسعوا سعيا جهيدا لجعل الدعم الذي يقدمونه لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أكثر اتساقا واستدامة وأدعى إلى الثقة فيها والتعويل عليها. فمنذ أقل من ستة أشهر خلت، تعهد المجتمع الدولي بعدم الوقوع في غلطته السابقة بالتخلي عن شعب أفغانستان، مما مكّن جماعة القاعدة من إنشاء قواعد لها هناك يستطيعون منها التخطيط لهجماتهم المروعة وتجنيد الأفراد لها والقيام بها، وتبدو هذه الوعود جوفاء بشكل متزايد حيث تناضل الأمم المتحدة وشركاؤها من الجهات غير الحكومية لجمع الموارد - بما فيها الموارد التي تعهدت بها الحكومات - من أجل البرامج البالغة الأهمية في ذلك البلد. إنني آمل ألا نُدرج أنفسنا في عِداد أولئك المُقدر عليهم تكرار أخطار التاريخ لأنهم نسوها - سواء في أفغانستان أو البلدان الكثيرة الأخرى في مختلف أنحاء العالم، التي تضطلع الأمم المتحدة فيها حاليا بأنشطة لحفظ السلام وبناء السلام.

٢٠ - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه حبس العالم أنفاسه حينما تصاعدت التوترات بين الهند وباكستان. وهذه الأزمة، مقترنة بالأدلة القوية على إمكانية حدوث أعمال إرهابية تستخدم فيها أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، جعلت أهمية إزالة أسلحة الدمار الشامل أوضح من ذي قبل. على أن الاتجاهات السارية، على العكس من ذلك، ليست مشجعة. فالنفقات العسكرية العالمية تتجاوز الآن ٥٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وما فتئت الخطى المتخذة تجاه التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، بطيئة، تاركة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من هذه الأسلحة لم تَجرِ إزالتها بعد. (وعلى النقيض من ذلك، نقصت التجارة في الأسلحة التقليدية نقصانا طفيفا على مدار السنة الماضية - ولكن حتى هذا التقدم قد لا يدوم، إذ أن عدد الدول المستوردة للمعدات العسكرية في تزايد).

٢١ - وعلى الجانب الإيجابي، استكملت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تخفيض ترساناتهما النووية إلى مستوى ٦ ٠٠٠ رأس حربية استراتيجية لكل منهما، وفق ما تقتضيه المعاهدة الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى)، وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وقّعت هاتان الدولتان أيضا معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي تُلزمهما بتخفيض الرؤوس الحربية النووية التي يملكانها إلى مستويات تتراوح ما بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ رأس حربية على مدى فترة عشر سنوات. وهذه المعاهدة هي الأولى التي تم التوصل إليها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة منذ

توقيع المعاهدة المتعلقة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) في عام ١٩٩٣[٤]؛ وتُعد، فضلا عن تحسين الثقة بينهما، خطوة هامة نحو الوفاء بالتزاماتهما بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٢ - ومع ذلك فهما وغيرهما من الدول الأطراف في المعاهدة الأخيرة بحاجة إلى ترجمة النتائج التي حققها مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى إجراءات محددة. وتوفر العملية التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي، التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فرصة هامة للعمل على تنفيذ المعاهدة وتعزيز عالميتها على نحو كامل.

٢٣ - وأُعيد تأكيد الدعم القوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[٥] في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد عرضت المعاهدة للتوقيع عليها طوال خمس سنين ولكن لم يبدأ سريانها بعد. وإلى أن يبدأ نفاذها، ينبغي المحافظة على وقف التفجيرات الخاصة بتجارب الأسلحة النووية، بل والتفجيرات النووية من أي نوع كانت.

٢٤ - وتتواصل الجهود المبذولة في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة[٦]. وقد تم وضع قائمة جردية لجميع الأسلحة الكيميائية وعددها ٨,٦ مليون سلاح المعلنة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والهند وجمهورية كوريا (الدول الأطراف التي أعلنت امتلاكها لهذه الأسلحة)، ويجري إعادة التفتيش عليها بانتظام. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بروتوكول للتحقق من الأسلحة البيولوجية، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ستواصل الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بذل جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن نهج متعدد الأطراف لتعزيز الحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية.

٢٥ - وأخيرا، هناك مجال بالغ الأهمية يتعين اتخاذ إجراء فيه يتمثل في التخلص من فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، اتفقت الدول الأطراف على وضع قوانين ونظم وإجراءات إدارية لمراقبة إنتاج وتصدير واستيراد ونقل أو إعادة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحتاج الدول، أساسا، إلى القوانين والمؤسسات اللازمة لمنع التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة، وإلى قوة القانون والإرادة السياسية لمحاسبة المخالفين. وفي غضون ذلك، تواصل الأمم المتحدة دعم البرامج الوطنية لنزع السلاح وتسريح المجندين وإعادة دمجهم في المجتمع، وسوف تعمل على تعميم البيانات المتعلقة باستيراد وتصدير هذه الأسلحة.

## منع الصراع المسلح

٢٦ - يظل منع نشوب الصراعات أولوية كثيرا ما تكون بعيدة المنال ولكنها رئيسية بالنسبة للأمم المتحدة. وكما أشرت إليه في مواضع أخرى، فإن حصر الإنجازات المحددة في هذا المجال هو أقرب إلى المستحيل، حيث أنه يتطلب سردا للأحداث التي لم تقع. وعلاوة على ذلك، ففي الأوضاع الكثيرة التي تضطلع فيها الأمم المتحدة أو الوكالات الأخرى بأعمال وقائية هادئة، يتوقف النجاح على الفطنة والتكتم. ومع ذلك، فإني أعتقد أن أعمال الأمم المتحدة وشركائها في بلدان مثل نيجيريا وكوت ديفوار وغامبيا وميانمار وقبرص،

وهي قِلة من كثرة، قد أسهمت في تحقيق درجة أكبر من الاستقرار.

٢٧ - على أنه في الحالات التي فشلت فيها الأمم المتحدة وغيرها في منع الصراع، كانت النتائج واضحة للجميع وضوح الشمس في كبد السماء ومحطمة لضحاياها. فبالنسبة لكثيرين في مختلف أنحاء العالم، لا تتعدى رؤية الميثاق والإعلان المتعلق بالألفية للسلام أكثر من كونه ذلك، فهو رؤية لما يمكن أن يكون ولكنه ليس كائنا، والواقع أنه تجلٍ لفداحة إخفاقنا في مد يد العون للملايين من البشر الذين يعيشون في عالم لم يزل مُبتليا بالصراعات ونقص التنمية وغيبة حقوق الإنسان والديمقراطية. فالحياة بالنسبة لمجتمعات معينة، وفي بعض الحالات، لشعوب البوسنة ورواندا وليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وأفغانستان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من الأماكن الكثيرة المنكوبة بالحروب في كافة أرجاء العالم، كانت، وفي بعض الحالات لم تزل أشبه بحالة الطبيعة الفوضوية التي صورها توماس هوبز في مؤلفه منها بالأماني النبيلة المجسدة في الميثاق والإعلان المتعلق بالألفية.

٢٨ - ولسنا بحاجة إلى من يُذكرنا بتكاليف هذا الفشل فهي تكاليف هائلة، لا في ملايين الأرواح المُزهقة والأقوات الضائعة فحسب، وإنما أيضا في اضمحلال اقتصادات المستقبل ومؤسساته وتطلعاته. فبدلا من تحرر أجيال كاملة من ويلات الحروب، ابتلعتها هذه ابتلاعا. وفي العام الماضي، بدلا من أن نحرز تقدما تجاه السلام، يبدو أننا عانينا من نكسات كبيرة مقلقة: التصاعد المتزايد أبدا لتيار العنف والمرارة واليأس في الشرق الأوسط، وتزايد التوترات بين الهند وباكستان، والنكسات التي أصابت السلم في كولومبيا وليبريا والهجمات الإرهابية المذهلة ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٩ - إلى أي شيء نعزو هذا التباين بين الرؤية والحقيقة؟ يقول مثل صيني سائر من الصعب العثور على النقود لشراء الدواء، ولكن من السهل العثور عليها لشراء النعش. وللأسف فإن الشيء نفسه يصدق على منع الصراعات. فكما أوردت تفصيلا في تقريري الذي صدر مؤخرا بشأن منع نشوب الصراعات (A/55/985-S/2001/574، و Corr.1)، كان المجتمع الدولي أكثر استعدادا وقدرة على استيعاب تكاليف الصراع الهائلة منه على توليد الإرادة وبعد النظر لمنع نشوبه.

٣٠- ويتمثل التحدي الذي نواجهه في عكس هذا المسار - ليس فقط في إدراك أنه كثيرا ما يكون أيسر ودائما أكثر إنسانية وأقل تكلفة أن نتعامل مع الصراعات بمنع نشوبها بدلا من أن نواجه نتائجها المأسوية بعد نشوبها، بل أيضا في أن نقرن هذا الإدراك بالعمل انطلاقا منه. والشرط الرئيسي إذا كان لنا أن نحوِّل الوعد بمنع الصراعات إلى عمل هو، كما أكدت في تقريري السالف الذكر، الإرادة السياسية من جانب الحكومات الوطنية. فالمسؤولية الرئيسية، عن منع الصراعات هي مسؤوليتها. وتستطيع الأمم المتحدة أن تُسهم بطريقة كبيرة في تلافي نشوب أو إعادة نشوب الصراعات العنيفة، ولكن فقط إذا كانت السلطات في البلدان المعنية ملتزمة بالسلام.

٣١ - ولا يمكن أن يكون من صالح أي حكومة أمينة وذات طابع تمثيلي أن تسمح بالمنازعات الكامنة أن تستشري وتتقيح دون كابح. بل إن من مسؤولية الحكومات العمل على تجنب مخاطر الصراع عن طريق السياسات العامة المنصفة والتقيد بالمعايير الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان. فالسيادة تجلب معها المسؤولية الأساسية في حماية الأمن الشخصي والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. ولكل من الأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص دور يؤديه في دعم الحكومات الوطنية.

٣٢ - وشرط ثان في سد الفجوة بين الرؤية والواقع هو **القدرة** فكثرة من الدول تريد حماية مواطنيها ولكنها تفتقر إلى الوسيلة للقيام بذلك. وكثير من المنظمات الإقليمية وغير الحكومية يتمنى القيام بدور مناسب ولكنه غير مجهز لذلك. والأمم المتحدة أيضا بحاجة إلى القدرات والموارد إذا أريد لها أن تحقق إمكاناتها في مجال منع الصراعات. فتماما كما أن نظم الصحة العمومية الداخلية لا تعتمد على غرف الحالات الطارئة وحدها، وإنما تقوم باستثمارات كبيرة في المرافق والمعارف الضرورية للوقاية من سوء الصحة، كذلك أيضا بإمكان الجهاز الدولي لإدارة المنازعات، بل يتعين عليه أن يستثمر في القدرات اللازمة للجانب الهيكلي والتشغيلي لمنع نشوب الصراعات على كافة الصُعد، من المحلي إلى الوطني، ومن الإقليمي إلى الدولي ومن الثنائي إلى المتعدد الأطراف.

٣٣ - إننا بحاجة إلى جعل تنمية القدرة على منع نشوب الصراعات أولوية حقيقية على كل من الصعيدين المحلي والوطني. ويستتبع هذا إقامة ورعاية مجتمع مدني وآليات ومؤسسات تفتح الباب للحوار العام ونزع فتيل التوترات بالوسائل السلمية ولحكم القانون والتوزيع المنصف للموارد وتحقيق تكافؤ الفرص. وتشكل معالجة عدم المساواة والتنوع تحديا ذا طابع خاص بالنسبة للحكومات الوطنية. وقد تشمل التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك إعمال حقوق الإنسان وإقامة آليات بديلة لحل المنازعات. ومن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والرامية إلى تنفيذ التقرير المتعلق بمنع نشوب الصراعات، أن عملت المنظمة مع دول أعضاء على تنفيذ مجموعة من المشاريع تهدف إلى تعزيز مهارات موظفي الحكومات الوطنية والنظراء في المجتمع المدني وقدراتهم. غير أن إحراز تقدم على هذه الجبهات لن تتحقق منه جدوى كبيرة ما لم تصاحبه جهود للحد من الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

٣٤ - ولا يكفي دائما بذل الجهود لتعزيز القدرات الوطنية على منع نشوب الصراعات. فيمكن أن تكون البيئة الإقليمية ودون الإقليمية هي الفرق بين إدارة الصراعات وسوء إدارتها. ففي حالات كثيرة جدا، تنتشر الصراعات الإقليمية من بلد إلى آخر. والمنظمات الإقليمية في كثير من الحالات هي أفضل من يستطيع منع نشوب الصراعات في المناطق المجاورة لها وباستطاعتها أن تستخدم مجموعة من الوسائل الكفيلة بمنع نشوب هذه الصراعات. من ذلك مثلا، تركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا على التكامل الاقتصادي و ''الحوار الصامت''، في حين نجحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تدابير بناء الثقة التي تركز على مسألة الأقليات. وفي المشاورات التي عقدت بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، نوقشت مسألة منع نشوب الصراعات وطرق مشاطرة الدروس المستفادة وإقامة شراكات أكثر فعالية في هذا المجال. وتواصل الأمم المتحدة أيضا مساعدة المنظمات الإقليمية على تجهيز نفسها لتكون أقدر على الاضطلاع بهذه المهمة الحيوية.

٣٥ - أما على الصعيد الدولي، فقد تناول عدد كبير من التوصيات الواردة في تقريري بشأن منع نشوب الصراعات مسألة القدرات والموارد. وأُعربُ عن ترحيبي بالمناقشات التي جرت في مجلس الأمن والجمعية العامة والقرارات الداعمة الصادرة عنهما استجابة للتقرير. وإني أتطلع إلى سماع مزيد من ردود الأفعال من قِبل الجمعية العامة. وفي غضون ذلك، يجري تنفيذ التوصيات التي تأتي ضمن سلطتي. على سبيل المثال، فإن الشواغل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات تؤخذ الآن في الاعتبار في عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بتخطيط التنمية على الصعيد القطري. ويجري أيضا التنسيق على الصعيد العالمي حيث تعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها

ووكالاتها المتخصصة معا لإدماج منظور منع نشوب الصراعات في جميع أنشطتها.

٣٦ - إن تحقيق الفعالية في منع نشوب الصراعات يتطلب رؤية وتعبيرا ملموسا عن وجود إرادة سياسية، أي توفير الموارد. والرؤية متوفرة، ولكني لا أستطيع أن أقول نفس الشيء عن الموارد. فليس من اليسير مطلقا أن ندفع في الحاضر ثمنا لشيء قد يتحقق أو لا يتحقق في المستقبل. وليس سهلا أيضا على البلدان المانحة أن تولي اهتماما كافيا لما يعتمل في البلدان النامية من مشاكل. وفي حقيقة الأمر، لقد ارتُكب هذا الخطأ من قبل بأن صُرف النظر عن خطر كان يهدد السلام العالمي باعتباره ''شجارا في بلد ناء بين أناس لا نعرف عنهم شيئا''. وقد أفضى هذا الخطأ إلى أشد الحروب فتكا ودمارا في التاريخ. ومن رماد هذه الحرب قامت الأمم المتحدة ولديها رؤية للمستقبل يمكن أن تكون مختلفة ومن شأنها أن تكون كذلك. غير أن هذه الرؤية تظل عصية على التحقيق، وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تجلّت مرة أخرى بشكل درامي ومدمّر الآثار المترتبة على محاولة حل المشاكل التي نواجهها اليوم على حساب ما سيعاني منه الآخرون في الغد. وسوف تظل أحداث ذلك اليوم وما ترتب عليها من آثار على الصعيد العالمي، تحتل مكانا بارزا في جدول الأعمال وفي الذاكرة لبعض الوقت في المستقبل.

٣٧ - وإني على أمل في أن تستخلص الدروس الحقيقية من تجربة ١١ أيلول/سبتمبر وفي أن تصبح الرؤية القائمة على نشوء نظام دولي لمنع نشوب الصراعات بطرق فعّالة وفي الوقت المناسب حقيقة واقعة. ومعروف جيدا أن من الصعب تحديد حجم النجاحات التي تحققت في مجال منع نشوب الصراعات. ولكن هذا لا يعني أن كل شيء لا يمكن تقدير حجمه يصبح غير ذي أهمية. وفي إغفالنا هذا الدرس ما يعرضنا للخطر.

## ثالثا - التنمية والقضاء على الفقر: الأهداف الإنمائية للألفية

٣٨ - تعبِّر الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية عن عزم القادة السياسيين في العالم على تخليص ''بني الإنسان، رجالا ونساء وأطفالا، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللا إنسانية''، وجعل الحق في التنمية ''حقيقة واقعة لكل إنسان'' وتخليص ''البشرية قاطبة من الفاقة''. إننا نواجه عالما مقسَّما بين الأغنياء والفقراء كما لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية. فهناك ما يقرب من سدس البشرية حققوا مستويات من الرفاه لم يكن أحد يحلم بها حتى منذ بضعة عقود مضت. وفي الوقت ذاته يصارع سدس آخر من بني البشر من أجل الحصول على قوتهم اليومي في معركة بين الحياة والموت ضد المرض والجوع والكوارث البيئية. وبين هاتين الفئتين هناك ما يقرب من أربعة بلايين من بني البشر في البلدان النامية لم يعودوا يعيشون على شفير الكارثة، ولكنهم لا يزالون محرومين من الأمن والقدرات والرفاه المادي التي تتمتع بها شعوب البلدان المتقدمة النمو.

٣٩ - وتظل احتمالات الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، في ضوء الظروف الراهنة مشوَّشة بالتأكيد، حيث توجد فوارق بارزة بين المناطق وداخلها. وقد كان التقدم المحرز في شرق آسيا وأجزاء من جنوب آسيا كافيا في السنوات الأخيرة ليعطي الأمل - إذا تيسَّر استمراره - بتحقيق نجاحات واسعة النطاق في الوفاء بالعديد من هذه الأهداف أو بجميعها. غير أن التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية يظل بطيئا، في حين لا يكاد جزء كبير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء كبيرة من أواسط آسيا تحقق أي تقدم على الإطلاق. بل الأسوأ من ذلك أنها تنحسر بشكل درامي.

٤٠ - وفي جميع أنحاء العالم، انخفضت نسبة **الفقر المدقع في الدخل** (المحددة عتبته بدولار واحد في اليوم) من ٢٩ في المائة من سكان العالم النامي في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٩ (انظر المرفق). وهذا يجعل العالم النامي يقترب من هدف خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. غير أن الفضل في ذلك يعود إلى حد كبير إلى إحراز تقدم كبير في منطقة واحدة. فالمقياس العالمي يخفي وراءه الفوارق الإقليمية الكبيرة والمثيرة للانزعاج. ففي حين انخفض بالفعل مستوى الفقر المدقع في شرق آسيا والمحيط الهادئ بمقدار النصف تقريبا - من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٩ - فإن جميع المناطق الأخرى لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث قرابة ٣٠٠ مليون شخص كانوا يعيشون في فقر مدقع عام ١٩٩٩، لم يكد معدل الفقر يتحسَّن البتة خلال السنوات العشر التي سبقت ذلك العام. وقد أُحرز تقدم أسرع في جنوب أفريقيا غير أنه يظل أبطأ من أن يستطيع تحقيق الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

٤١ - كذلك كان التقدم نحو تحقيق الأهداف متباينا. فقد نجحت منطقة شرق آسيا إلى حد بعيد في خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من غائلة **الجوع**، بينما لم يكد معدل سوء التغذية في أفريقيا يتحرك قيد أنملة. وفي حقيقة الأمر، فقد **ارتفع** عدد الأفريقيين الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار ٢٧ مليون نسمة خلال التسعينات. وحققت جميع المناطق تقريبا نجاحا في توفير **التعليم الابتدائي للجميع**، غير أن معدلات التحسن كانت أيضا، في أجزاء عديدة من العالم النامي، أبطأ من أن تستطيع تحقيق الهدف بحلول عام ٢٠١٥، حيث انطلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أدنى المعدلات الصافية للالتحاق وكان تقدمها بعد ذلك بطيئا. إلى جانب ذلك لا يزال انعدام المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم يعوق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وهذه الفجوة لها أهميتها، إذ أن البلدان التي تعترف بحقوق المرأة لا تعترف فحسب بالكرامة الإنسانية المشتركة، ولكنها أيضا تضاعف قدراتها باستفادتها من طاقات النصف الآخر من السكان ومواهبه. ولحسن الحظ، ما لبث العالم يحرز تقدما في إتاحة الفرص للمرأة لتشارك في العمل لقاء أجر. على أن المساواة بين الجنسين في تقلُّد السلطة السياسية، على الأقل كما يتبين من تمثيلهما في البرلمانات، لا تزال بعيدة المنال. ولم يصل أي بلد إلى تحقيق المساواة في هذا المجال، ولم يتجاوز نسبة الـ ٣٠ في المائة التي نادى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٠ سوى ١٠ بلدان.

٤٢ - وأشد ما يدعو من ذلك كله إلى الانزعاج هو الإحصاءات المتعلقة بوفيات الأطفال. فلا يزال الملايين من الأطفال يموتون سدى كل سنة بسبب عدم وجود رعاية صحية أو مياه نظيفة أو بيئة منزلية مأمونة أو تغذية كافية. وعلى الرغم من أن العالم قطع على نفسه التزاما بخفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥، فإن معدل التقدم المحرز يتجه نحو تحقيق انخفاض بمقدار الربع. وتتراوح معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٤ في كل ألف مولود حي في بعض البلدان إلى ما يزيد على ثلاثمائة في بلدان أخرى. وعلى الرغم من أن جميع البلدان أحرزت في حقيقة الأمر بعض التقدم على الأقل في خفض معدلات وفيات الأطفال بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٩، لا يكاد يكون التغير ملحوظا في معدلات وفيات الأطفال المهولة في أفريقيا (انظر المرفق)، مشيرة إلى عودة تفشي الملاريا والآثار المباشرة وغير المباشرة لوباءين متشابكين وهما متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسُّل. وتبرز صورة مرعبة أيضا فيما يتعلق بوفيات الأمهات، حيث لم تحرز المنطقتان اللتان توجد فيهما أعلى

المعدلات، وهما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا الوسطى، تقدما كافيا لبلوغ الهدف في عام ٢٠١٥.

٤٣ - وبالنسبة للعقد المنصرم، كان سجل التقدم المحرز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية متفاوتا، في حين استمرت لديها أوجه الضعف البيئي وغير ذلك من أوجه ضعفها. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها هذه الدول، من حيث نسبة هذه المساعدة إلى دخلها القومي، غير أن العديد منها وُفِّقت في تعويض ذلك بتنويع اقتصاداتها في مجالات السياحة والأعمال المصرفية والصناعات الخفيفة. وللأسف فإن أداء الدول غير الساحلية، ويبلغ عددها ٢٤ دولة، لم يكن جيدا. فقد عانت هذه الدول أيضا من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها من حيث نسبتها المئوية إلى دخلها القومي، وأما البلدان الخمسة عشر التي تتوفر عنها بيانات، فقد شهدت أيضا انخفاضا في مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي.

٤٤ - وعلى الرغم من أن جزءا كبيرا من العالم النامي، وخاصة ما يقع منه خارج شرق آسيا، لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أشد شواغلنا الملحة تتجه بطبيعة الحال نحو أفقر الفقراء. فالملايين من الناس الذين حل بهم الفقر، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأيضا في أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية، إنما وقعوا في فخ هذا الفقر - حيث يقتات الفقر بالفقر فهو يولِّد الأمراض وسوء التغذية وعمل الأطفال والصراعات والكوارث البيئية، وهذه بدورها تولِّد مزيدا من الفقر. وقد يقول بعض المتفائلين، انطلاقا من قصص النجاحات التي تحققت في آسيا وأماكن أخرى، أن بمقدور أفقر الفقراء أن يتجاوزوا الصعاب إذا تيسر لهم أن يحلوا مشاكلهم الداخلية. ولكن للأسف فإن ما يحول دون ذلك بالنسبة للعديد منهم عوامل تتجاوز كثيرا نطاق قدراتهم.

٤٥ - وحيث أنه لا يزال أمام جميع مناطق العالم ١٣ سنة حتى الموعد النهائي لتحقيق الهدف، فلا تزال أمامها في حقيقة الأمر فرصة لتحقيق معظم أهداف الألفية، غير أن الدرس الرئيسي المستفاد من العقد المنصرم هو أن النجاح لن يتحقق من تلقاء ذاته. فلا بد للطائرة من ربان يقودها، ولا توجد عملية سحرية لإنعاش السوق، ولا مدٌّ صاعدٌ في الاقتصاد العالمي ليرفع جميع القوارب فوق منسوب المياه المنخفض، وليضمن تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. فلن تتحقق هذه الأهداف إلا إذا تحققت الظروف الاقتصادية الصحيحة على الصعيدين الوطني والدولي، وعُبِّئت لذلك الموارد المالية اللازمة. وهناك حاجة إلى أن تبذل جميع الجهات الفاعلة مزيدا من الجهود وأن تعمل معا ضمن شراكة عالمية حقة يتحمل فيها جميع الشركاء مسؤوليات والتزامات متبادلة ويقبلون مساءلة بعضهم بعضا. وقد تم الإقرار بذلك ضمناً في الولاية المتعلقة بإجراء مفاوضات بشأن التجارة، والمتفق عليها في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وصراحةً في توافق الآراء في مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢. ويوحي الاتفاقان بأن التنمية أصبحت الآن تحتل في جدول أعمال البلدان المتقدمة النمو مكانا أعلى مما كانت تحتله في الماضي القريب.

٤٦ - لقد وضعت الولاية التي أُقِرت في الدوحة الأساس لجولة جديدة من مفاوضات تجارية متعددة الأطراف يتعين أن تعطى فيها لأول مرة، الأولوية لشواغل البلدان النامية ومشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا يزال أمام المجتمع الدولي شوط ليقطعه ليحقق نظاما تجاريا وماليا متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز. فولاية الدوحة، إذا ما أُنجِزت، حرِيَّةٌ بأن تتيح للبلدان

النامية أن تحقق من نظام التجارة الدولي من الفوائد أكثر مما حققته حتى الآن.

٤٧ - وقد توصل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى توافق في الآراء حول السياسات المطلوب اتباعها لتعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والدولي وحول تحسين نوعية المعونات وزيادة حجمها، مع تحسين الاتساق في الأنظمة النقدية والمالية والتجارية. فإذا وفت البلدان المانحة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في الدوحة ومونتيري، فإنها، من الآن فصاعدا، لن تأخذ بيد من البلدان النامية ما تمدُّه إليها باليد الأخرى.

٤٨ - إن توافق الآراء في مونتيري يسلِّم بأن المسؤولية عن تنمية البلدان النامية تقع على عاتقها هي ذاتها، وتعطَى الأولوية العليا هنا للحكم الرشيد ولاعتماد استراتيجية اقتصادية إنمائية سليمة. ويؤكد توافق الآراء مجددا أيضا الحاجة إلى توفر بيئة اقتصادية تشجع الاستثمار الخاص وتعزز النمو الاقتصادي. ويتطلب هذا مناخا تجاريا يمكِّن الاقتصادات الوطنية من اجتذاب رؤوس أموال موثوقة على المدى الطويل من الخارج ويشجع الابتكار وتنظيم المشاريع وإنشاء صناعات جديدة في مجالات منها المعلومات والاتصالات، حتى يستطيع أفقر البلدان تنويع صناعاتها خارج النطاق الضيق لسلعها الأساسية التي ظلت تشكل الجزء الأساسي الأكبر من تجارة صادراتها. وسوف يتعين على البلدان النامية أيضا أن توظف استثماراتها بكثافة - وفي معظم الحالات بكثافة أشد مما كان عليه الأمر في الماضي - في ما يلبي الاحتياجات البشرية الأساسية من صحة جيدة وتغذية كافية وتعليم إلى جانب تأمين متطلبات المعيشة الأساسية كالماء والمرافق الصحية، واستدامة البيئة: هذه تكاليف غير قابلة للتخفيض في الميزانية لا وليست ترفا يمكن إرجاؤه إلى أن يصبح الاقتصاد غنيا. إنها، بالأحرى، استثمارات أساسية يتعين على كل مجتمع أن يوظفها **اليوم** في مستقبله الاقتصادي - أي في قدرات أطفاله على النماء أفرادا منتجين في الاقتصاد العالمي.

٤٩ - إن البلدان النامية تأخذ هذه المسؤوليات بجدية صارمة - على نحو ما أظهرته أفريقيا، مثلا، بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. غير أن المرجح أن يظل حتى أفضل الجهود التي تبذلها البلدان النامية، لكسر حلقة الفقر والجهل والمرض والعنف والتدهور البيئي، قاصرة ما لم تعتمد على دعم المجتمع الدولي. ذلك هو الجانب الآخر من الشراكة.

٥٠ - وهناك عدة تعهدات أُعلنت في مونتيري من شأنها، لو وُفِّي بها، أن تبدأ، بعد طول انتظار، عكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى عقدين تقريبا من حيث نسبتها المئوية إلى الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغت أدنى مستوياتها على الإطلاق - ٠,٢٢ في المائة - في عام ١٩٩٧، ومرة أخرى، للأسف، في عام ٢٠٠١ حينما بلغت قيمتها ما يساوي ٥١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولم يستوف هدف الـ ٠,٧ في المائة، في عام ٢٠٠١، سوى خمسة بلدان - حيث أعطت الدانمرك ما يصل إلى ١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي - في حين بلغ ما أعطاه آخرون حدا أدنى وهو ٠,١ في المائة. ومن شأن التعهدات التي أعلنت في مونتيري، أن تحدث زيادة سنوية بمقدار بليوني دولار على الأقل، بحلول عام ٢٠٠٦. وهذه خطوة هامة وإن كانت لا تزال بعيدة جدا عن الوصول إلى مبلغ الـ ٥٠ بليون دولار الإضافية المطلوبة لمنح البلدان النامية فرصة معقولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - وسوف يتضمن الوفاء بالهدف الإنمائي الثامن للألفية (''إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية'') إيجاد طرق جديدة - استنادا إلى العلوم والتكنولوجيات الجديدة - للتصدي

للظروف التي يواجهها أفقر الفقراء على وجه التحديد. فيتوجب على البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أن تعمل معا من أجل العثور على حلول جديدة للمشاكل الصحية والتغذوية والبيئية التي تسد على مئات الملايين من البشر منافذ الخروج من ربقة الفقر. ويعني هذا – في بعض الحالات، استخدام التكنولوجيات الموجودة على نحو أكثر فعالية – العمل، مثلا، على أن تحصل النظم الصحية لأفقر البلدان على الأدوية التي تعمل على إنقاذ الحياة والمطلوبة لمكافحة الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض الفتاكة. غير أن هناك تحديات كثيرة – كالظروف المناخية والإيكولوجية التي تواجه الفلاحين في أفريقيا – لا توفر لها التكنولوجيات الحالية حلولا كافية، وسيتطلب الأمر استخدام تكنولوجيات جديدة مستمدة من أوجه التقدم العلمي الراهنة – من ذلك مثلا، استخدام بذور جديدة واستراتيجيات جديدة في الفلاحة تنتج محاصيل أكثر تحملا، وأقدر على مقاومة الجفاف وأكثر عطاء، وأن يكون ذلك بطريقة تعزز إنتاجية التربة. فإذا تسنى زيادة إنتاج المحاصيل، فبالإمكان أيضا إبطاء عملية الإزالة الكاسحة للأحراج في المناطق المدارية إذ لن يضطر الفلاحون المدقِعون بعد ذلك إلى غزو أراضٍ تتحول تدريجيا إلى أراضٍ هامشية بهدف التعويض عن فقدان خصوبة التربة في مواقعهم التقليدية. كذلك فإن أوجه التقدم المذهلة في مجال علم الطب الحيوي تجعل في المتناول أدوية ولقاحات جديدة لمكافحة الملاريا والتدرن الرئوي (السل) والإيدز.

٥٢ – وسيتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تساعد، من خلال طائفة واسعة من القنوات، على تضييق الثغرات القائمة في مجال التمويل والتي تعترض سبيل تقديم الرعاية الصحية لإنقاذ الحياة، وتوفير التعليم للجميع، وتأمين التغذية الكافية واستخدام النظم الإيكولوجية بصورة مستدامة. والثغرات القائمة في مجال التمويل هائلة متى قورنت بإيرادات الجهات المستفيدة المعنية، ولكنها متواضعة جدا مقارنة بإيرادات المانحين المحتملين. وتوحي جميع المؤشرات، في واقع الأمر، بأن بالإمكان تحقيق هذه الأهداف إذا ظل الاتفاق في نطاق نسبة الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وهي نسبة التزم بها اسميا عالم الإيرادات المرتفعة لتخصيصها للمساعدة الإنمائية.

٥٣ – وتبذل حاليا جهود دولية للمساعدة في زيادة القدرة على تحمل أعباء الديون وتجنب أن تصبح الديون عبئا على التنمية. وقد بدأت **مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعمل على تخفيف أعباء الديون لـ ٢٦ بلدا بما تبلغ قيمته** نحو ٤١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولكن بين نهاية عام ٢٠٠٠ ونهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لم يصل سوى ٤ بلدان أخرى إلى نقطة اتخاذ القرار الخاص بها بموجب المبادرة أي المرحلة التي تُقرَّر فيها أهلية البلد ويحدد المبلغ المخصص لتخفيف عبء الدين، ويبدأ هذا المبلغ بالتدفق. إلى جانب ذلك، وبحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لم يصل سوى ٥ بلدان إلى نقطة الإنجاز، أي المرحلة التي يقدم فيها، بدون شروط وبصورة لا رجعة فيها، الجزء المتبقي من المبلغ المخصص لتخفيف عبء الديون. وهناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لجعل البلدان تتأهل للحصول في أسرع وقت ممكن على كامل المبلغ المخصص لتخفيف عبء الديون. إضافة إلى ذلك، كان من شأن ما حدث مؤخرا من تباطؤ في الاقتصاد العالمي وانخفاض في أسعار السلع الأساسية أن زاد من مبلغ تخفيف عبء الديون المطلوب لجعل الديون تصل إلى مستوى يمكن احتماله. ثم إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعاني بالفعل من انخفاض مستوى التمويل المقدم للصندوق الاستئماني للمبادرة، وثمة حاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المبادرة تنفيذا تاما.

٥٤ - على أن الاحتمالات على المدى القصير لإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واجهت، بالنسبة لمعظم البلدان النامية أكبر وأعنف ما حلَّ بالاقتصاد العالمي من نكسات خلال عقد من الزمن على الأقل، وتشوبها أيضا تنبؤات بأن الانتعاش سيكون بطيئا وستبقى البلدان النامية تتعثر في المؤخرة.

٥٥ - ومن شأن هذا البطء في النمو أن يزيد من الضغوط على الصعد المحلية إلى اتباع سياسات أكثر حمائية، وهو ما يمكن أن يجعل الأمور أسوأ حالا. فمن الأمور الجوهرية ألا تترك للإضمحلال تلك الإرادة السياسية التي تجلت في الدوحة. ومما يؤسف له أن الانطباعات التي تركها بعض البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٢ ليست مشجعة. فيجب ألا تترك خطة الدوحة للتنمية تحيد عن مسارها باتخاذ تدابير حمائية، سواء كانت هذه في شكل حواجز على الواردات أو إعانات تقدم إلى المنتجين المحليين. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تظل متمسكة بمبادئ السوق التي تبدي بلاغة كبرى في وعظها البلدان الفقيرة بالتقيد بها. فإذا ظلت تضع حواجز أمام منتجات من قبيل المنسوجات والملابس القادمة من البلدان المنخفضة الدخل - حارمة هذه البلدان من فرصة تصدير صناعات وخدمات جديدة قادرة على المنافسة - وإذا ظلت تنفق حوالي بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الإعانات المقدمة للمزارعين، الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات الزراعية للبلدان الفقيرة غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وتخصص، في الوقت ذاته من أموال دافعي الضرائب فيها مبالغ أقل للمساعدة الإنمائية - فسوف تبقى البلدان الفقيرة حبيسة فقرها وسوف تندحر الآمال المعلقة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - لقد أطلقتُ، في إطار منظومة الأمم المتحدة، حملة الألفية التي تهدف إلى وضع أهدافها في الصدارة لدى الوعي العام في جميع أنحاء العالم وجعل هذه الأهداف محط اهتمام ما يُتَّخذ من إجراءات على الصعيد العالمي. وفي نطاق الحملة، سيستند مشروع الألفية إلى شبكة عالمية من الخبرات، سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها، للمساعدة على تحديد أفضل الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق النجاح. وإني على أمل كبير في أن هذه العملية ستحفزنا جميعا على توظيف مزيد من الجهود والقدرات الخلاقة في ما نسعى إلى إنجازه من مهام أساسية تكفل للتقدم الاقتصادي أن يعود بالفائدة على الفقراء وعلى الأغنياء معا. وليس هذا التقرير سوى خطوة أولى في هذا الاتجاه.

## مكافحة الأمراض للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية

٥٧ - لا تزال الأمراض المعدية تبدد المكاسب المحققة في مجال التنمية في أنحاء العالم، فهي تخفض العمر المتوقع وتحد من الإنتاجية والدخل. وباعتماد إعلان الألفية، أعرب ١٨٩ رئيس دولة عن عزمهم على وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الخطيرة ودحرها بحلول عام ٢٠١٥. وبعد عام، أكد رؤساء الدول من جديد التزامهم بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأن أيدوا بالإجماع، في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٦، المرفق). هذا الإصرار وذلك النطاق في الإعلان يعبِّران عن اعتراف عالمي بالآثار الكاسحة والمدمرة لمرض الإيدز وعن إيمان بإمكانية دحره باللجوء إلى مجموعة متضافرة من الأنشطة على الصعيد الوطني وإلى العمل المكثف على الصعيد العالمي.

٥٨ - وقد بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في كامل أنحاء العالم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ٤٠ مليون شخص توفي ٢٠ مليون شخص آخر بسبب

الإيدز. في حين حقق عدد قليل من البلدان بعض النجاح في الحد من تفشي الأوبئة وربما عكست اتجاهها فإن الصورة العامة لا تزال مروعة. وفي عام ٢٠٠١، أصيب ٥ ملايين شخص آخر بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفي ثلاثة ملايين بسبب المرض. ولا تزال منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر المناطق تضررا بالوباء إذ يبلغ عدد المصابين فيها بفيروس نقص المناعة البشرية ٢٨ مليون شخص كما تبلغ نسبة الوفيات فيها بسبب الإيدز ٨٠ في المائة تقريبا، وحدثت فيها معظم الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠١. والحالة حرجة أيضا في منطقة البحر الكاريبي التي بلغ فيها معدل إصابة الكبار بفيروس نقص المناعة البشرية ثاني أعلى معدل. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تهدد أخطر الأوبئة المنحصرة في مواقع معينة بالانتشار على نطاق واسع في بعض أكثر بلدان العالم كثافة سكانية؛ أما في منطقتي شرق أوروبا ووسط آسيا فإن الوباء ينتشر حاليا بأسرع خُطى. وعلى الرغم من انتشار الوباء السريع والمتواصل، فإن برامج الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لا تشمل سوى أقل من ٢٠ في المائة من المعرضين لخطر الإصابة وأن نسبة صغيرة فقط منهم تتاح لها إمكانية الحصول على أدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، أو الوقاية من الأمراض الطفيلية أو تخفيف الألم.

٥٩ - **أعمال الوقاية** - أود فقط أن أوجه انتباهكم إلى أن معدلات انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قد انخفضت حقيقة في أوغندا وتايلند منذ بضع سنوات ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود الوقائية الشاملة التي تبذلها القيادة السياسية، وانخفاض ظاهرة الوصم والتمييز والتركيز على الشباب. وفي كمبوديا، أدى تنفيذ برنامج للتثقيف والوقاية واسع النطاق شمل الترويج لاستخدام الواقي الذكري (الرفال) واتخاذ خطوات لمواجهة ظاهرة الوصم والحد من خطر التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أدى إلى انخفاض كبير في الإصابة في أوساط الكبار.

٦٠ - وكلما تحقق انخفاض في معدل انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، **حدثت انخفاضات مذهلة في أوساط الشباب**. ويقدر أن ٦ ٠٠٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية - نصف مجموع الإصابات تقريبا - تحدث كل يوم في أوساط الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. وتحظى وقاية الشباب من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بأولوية كبيرة في العديد من الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالإيدز، غير أن معظم البلدان تفتقر فيما يبدو إلى أهداف محددة زمنيا تتعلق بالشباب. وقام العديد من البلدان بتوسيع نطاق الثقافة الجنسية العامة وتعزيز مهارات الحياة في المدارس، كما نقّحت المناهج الدراسية وعززت تدريب المدرسين. واستثمرت بلدان أخرى في تعليم الأقران وتعزيز دور الأسرة. ولا يحصل على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية اللازمة للتقليل من خطر الإصابة سوى الترر القليل من الشباب. ووفقا لليونيسيف، فإن ثلاث شابات من كل أربع تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تجهلن كيفية الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي حين ترتفع معدلات الإصابة في منطقة وسط آسيا فإن ١٠ في المائة فقط أو أقل من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة ما سمعوا قط بالإيدز.

٦١ - وهناك بوجه خاص شكل هام من أشكال الوقاية يركز على ٨٠٠ ٠٠٠ إصابة تنتقل سنويا **من الأمهات إلى المواليد الجدد**. ويجب أن نعتبر أن هذا الشكل من الوقاية ضرورة أخلاقية. وعلاوة على ذلك، فهذا ممكن تقنيا. وتدعم حاليا حكومات عديدة المشاريع الصغيرة لتقديم خدمات الرعاية والدعم والعلاج للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك العلاج الوقائي المضاد

للفيروسات التراجعية. وللاقتراب من هدف تلبية احتياجات مليونين ونصف من الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية سنويا ، فإن هذه التغطية ينبغي توسيع نطاقها إلى حد كبير، كما يتعين تعزيز خدمات المشورة والاختبار الطوعية – التي تشكل المدخل الحيوي لهذه البرامج – كما يجب أن تصبح تغذية الأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية للرضع تغذية آمنة أمرا واقعا.

٦٢ – ويمكن أيضا تقديم مساهمة حاسمة في هذا الصدد عن طريق استخدام **التكنولوجيات الجديدة**. وأفضل طريقة يمكن عقد الأمل عليها في التغلب على وباء الإيدز هي توفير لقاح آمن وفعّال للوقاية من الإيدز وإتاحته للجميع، غير أنه حتى ولئن تم تعجيل وتيرة تنفيذ برامج البحث الحالية، فلن يتسنى التوصل إلى لقاح يستخدم على نطاق واسع قبل نهاية العقد. وحققت البحوث تقدما مطردا، غير أن الخصوصيات غير المألوفة لفيروس الإيدز يجعل عملية التوصل إلى لقاح عملية معقدة ومكلفة وطويلة. وبدأ العمل بالفعل في كيفية تنفيذ برامج التحصين بهدف الحد من التأخير في إتاحة لقاح صالح للاستعمال على نطاق واسع حالما يتوفر. وهناك تكنولوجيا وقائية محتملة أخرى ألا وهي مبيدات الجراثيم التي يمكن أن تغير في برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهناك بحوث أخرى جارية في مجال مبيدات الجراثيم بهدف الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغير ذلك من الإصابات الجرثومية والفيروسية التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. وهناك حاجة للمزيد من الاستثمار لجعل هذه التكنولوجيا مقبولة وفعالة ورخيصة.

٦٣ – **زيادة إمكانية الوصول إلى الرعاية والعلاج** – يجب أن تشمل جميع أوجه الوقاية الفعالة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مزيجا من الوقاية والرعاية والعلاج. فهذه العناصر الثلاثة مرتبطة ارتباطا غير قابل للانفصام. وأحرز تقدم ملحوظ في مجال توفير العقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعية وغير ذلك من العقاقير الأساسية. وتحقق ذلك من خلال الدعوة للعلاج المكثف، والمنافسة العامة، والتزام الصناعة الصيدلية على نطاق أوسع، والتسعير التفاضلي. بيد أنه لا تزال الغالبية الكبرى من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان الفقيرة محرومة من هذه الأدوية التي لا يحصل عليها سوى ٠٠٠ ٢٣٠ شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان النامية من بين ستة ملايين بشر يستحقونها (يوجد نصفهم في البرازيل). ويلاحظ انخفاض معدلات الوفيات والإصابات الناشئ عن توفر المزيد من العقاقير المضادة للفيروسات التراجعية في البرازيل بوجه خاص، كما سيصبح ذلك ممكنا في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا، التي التزمت بتوفير هذه العقاقير. ويسّر الانخفاض الكبير في أسعار الأدوية الحصول على العلاج بصورة معقولة في البلدان الفقيرة، ولكن حتى يصبح ذلك حقيقة، ينبغي توفير موارد إضافية – تفوق كثيرا حجم التدفقات الحالية – كما ينبغي تعزيز قدرات النظم الصحية.

٦٤ – **معالجة ظاهرة الوصم والتمييز** – لا يزال تفشي ظاهرة الوصم والتمييز عائقا رئيسيا أمام عكس اتجاه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك على الرغم من وجود القوانين الوطنية التي تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتشهد الأدلة المتزايدة على أن حماية حقوق الأشخاص عامل حاسم للتصدي لهذا الوباء في الأمد الطويل بفاعلية. ومن الضروري توفير المعلومات والتثقيف والرعاية الصحية، فضلا عن الحماية من التمييز والعنف من أجل زيادة مناعة المصابين. واحتل هذا العمل موقع الصدارة في حملة مكافحة وباء الإيدز الفعالة في أوغندا.

٦٥ – ويجب أن تحظى رعاية **الأطفال اليتمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز** بأولوية كبيرة. فأعدادهم تزداد بسرعة، لا سيما في أفريقيا. وهم يتعرضون

إلى خطر إضافي يتمثل في سوء التغذية، والاعتلال، وسوء المعاملة، وعمل الأطفال والاستغلال الجنسي، كما يتعرضون أيضا في كثير من الحالات إلى التمييز. ولا تتوفر للعديد منهم إمكانية الالتحاق بالمدارس.

٦٦ - **دعم اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية فعالة لمكافحة الملاريا والسل** - عُرفت الملاريا منذ زمن طويل بوصفها مرضا يمكن أن يكون فتاكا، غير أن إمكانية الوصول إلى العلاجات الوقائية والمسكنة لا تزال تتحسن ببطء شديد. وتحدد مبادرة مكافحة الملاريا، التي أنشأتها منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والبنك الدولي في عام ١٩٩٨، أربعة مجالات للتدخل بهدف تخفيف عبء الملاريا في أفريقيا: الشبكات المعالجة بمبيدات الحشرات؛ والوصول الفوري إلى العلاج الفعال في المترل أو قريبا منه؛ وتوفير العقاقير المضادة للملاريا للحوامل اللاتي لا تظهر عليهن أعراض المرض في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انتقال الإصابة بهذا المرض؛ وتحسين أساليب التوقع والوقاية لتعزيز سرعة وفعالية التصدي للوباء. ويتعين على الحكومات أن تعزز، بالتعاون مع القطاع الخاص ومجتمع المانحين القدرات الوطنية على تنفيذ هذه التدابير.

٦٧ - وأحرز تقدم كبير في مجال مكافحة السل منذ اعتماد إعلان الألفية. وبدأ تنفيذ توسيع استراتيجية العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر في ١٤٨ بلدا. وتم نشر برنامج استراتيجي لتخفيف عبء السل وفيروس نقص المناعة البشرية كما يجري اختبار استراتيجيات مشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل. وفي عام ٢٠٠١، أسفر المنتدى الأول لشركاء وقف السل المعقود في واشنطن العاصمة عن إعلان واشنطن لوقف السل، وتنفيذ الخطة العالمية لوقف السل. ويقوم المرفق العالمي لإنتاج دواء السل، الذي بدأ العمل في عام ٢٠٠١، بتأمين الإمدادات من أدوية السل للبلدان التي تحتاجها في العالم بأسره، وذلك بهدف توفير العلاج لـ ١١,٦ ملايين مصاب خلال فترة الخمس سنوات المقبلة.

٦٨ - **تعبئة الاستجابة العالمية** - أطلقت **الحملة الدعائية** في السنوات القليلة الماضية، نتيجة لإذكاء الوعي وتوفير المعلومات، قوى سياسية واجتماعية كبيرة لمكافحة وباء الإيدز. وأبدى الرؤساء ورؤساء الوزراء بشكل متزايد التزامهم الشخصي بمكافحة الإيدز، مما أدى في كثير من الحالات إلى تزايد أعداد المجالس الوطنية المعنية بالإيدز منسقة أنشطتها الوطنية في مجال مكافحة هذا الوباء ومعززة إياها. وتعترف مجموعات دولية متنوعة مثل الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقا)، ومجموعة الثمانية، والبلدان الصناعية الرئيسية، والمنتدى الاجتماعي العالمي والمنتدى الاقتصادي العالمي، تعترف بضرورة مكافحة الإيدز كشرط أساسي لتحقيق التنمية والتقدم والأمن.

٦٩ - وأدى الالتزام السياسي المتزايد إلى تخصيص **المزيد من الموارد** في الميزانيات الوطنية، وذلك عن طريق إدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن عملية تخفيف عبء الدين، ومن خلال المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. وناهزت هذه الموارد ٣ بلايين من الدولارات في عام ٢٠٠٢ - أي ضعفي ما أنفق على الإيدز في البلدان النامية منذ سنتين تقريبا، غير أن ذلك لم يكف للوفاء بالاحتياجات المقدرة التي تناهز ١٠ بلايين دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٥. ويجب بذل جهود عالمية متضافرة لتوفير النقص البالغ سبعة بلايين دولار.

٧٠ - وشرعت أكثر البلدان تأثرا بالإيدز في زيادة حجم استثماراتها المحلية في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعهدت الحكومات الأفريقية في اجتماع القمة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في أبوجا في نيسان/أبريل ٢٠٠١،

تعهدت بتعزيز التصدي للإيدز والأمراض الأخرى عن طريق تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من المبالغ التي تنفقها على الصحة على الصعيد الوطني. وسيشكل ذلك زيادة كبيرة في الإنفاق. وأعلنت مؤخرا كل من بوتسوانا وجنوب أفريقيا ورواندا وكينيا ونيجيريا زيادات كبيرة في ميزانياتها المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧١ - وازداد تمويل المانحين/الذي يبلغ حاليا ثلثي الإنفاق على الإيدز - ستة أضعاف منذ عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من هذه الخطوة الإيجابية نحو سد الفجوة في مجال التمويل العالمي وما يملكه للصندوق العالمي المنشأ حديثا من إمكانيات لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فإن تعبئة المزيد من الموارد لا يزال يشكل تحديا كبيرا.

٧٢ - وتكثفت **تعبئة منظومة الأمم المتحدة** الواسعة النطاق في عملية مساعدة البلدان على تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقامت الجهات المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبنك الدولي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة العمل الدولية، بالزيادة في حجم برامجها المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإعطائها الأولوية، كما زادت كثيرا في حجم الموارد التي تخصصها لدعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحتى قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، كانت منظومة الأمم المتحدة صممت استراتيجية عالمية وخطة استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تغطي أنشطة ٢٩ مؤسسة ووكالة تابعة للأمم المتحدة. ويجري حاليا التعجيل بتنفيذ الخطة، على ضوء إعلان الالتزام، وبدعم من أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الوسيط في مجال السياسة العامة، والمساعدة التقنية والمعلومات الاستراتيجية.

٧٣ - ويبرز مدى تفشي وباء الإيدز وتأثيره الحاجة إلى توخي نهج واسع النطاق على مستوى المجتمع المحلي. ولذلك ينبغي لنا عند التصدي لوباء الإيدز، الالتزام بتوحيد الحكومات، والجماعات ذات المعتقد الواحد، والجماعات الثقافية والمحلية، وأرباب العمل، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع التجاري لغرض القيام بعمل متضافر. وقد تحققت أفضل النتائج في البلدان التي توخت نهجا متعدد القطاعات يشمل الحكومة بأسرها وقائم على الشراكات. والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هم أكبر الموارد المحتملة في حملات مكافحة الوباء الوطنية والعالمية.

٧٤ - **المضي قُدما** - ومن الأهمية بمكان أن يفهم كل فرد أن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في وقف وباء الإيدز وعكس اتجاهه سيتطلب اتخاذ إجراءات جريئة وابتكارية على عدد من الجبهات، بما في ذلك:

(أ) **ترسيخ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه إطارا للعمل والمساءلة** قائم على أهداف محددة زمنيا ويمكن قياسها لتوجيه الاستجابة في جميع المستويات؛

(ب) **تعزيز الاستجابات الوطنية** بتركيز الموارد البشرية والمالية الواسعة النطاق على المجالات الناجحة، والانتقال من نهج قائم على المشاريع إلى نهج قائم على البرامج يشمل شراكات متعددة القطاعات؛

(ج) **تعزيز حقوق الإنسان والحد من ظاهرة الوصم والتمييز**، من خلال تدابير يمكن تنفيذها؛

(د) **التركيز على الشباب** خلال جميع مراحل مكافحة الوباء؛

(هـ) **جمع الموارد الضرورية لإنجاز العمل**، وتعزيز مبادرات الوقاية والرعاية والدعم والعلاج **كلما ازدادت القدرات**. وما لم يعبأ قدر أكبر من الموارد فإن الطريق إلى الأمام ستظل مسدودة.

## رابعا – حماية بيئتنا المشتركة

٧٥ – بعد مرور ١٠ سنوات على انعقاد قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو، لا تزال حالة البيئة العالمية هشة. فالهدف الإنمائي السابع للألفية المتمثل في كفالة الاستدامة البيئية آخذ في التراجع بدلا من الاقتراب.

٧٦ – وعلى الصعيد العالمي فإن إنجازاتنا آخذة في التحسن على مستوى حماية التنوع الأحيائي، والامتثال لاتفاقات استهلاك مركب الكلوروفلوركربون (كما ينص على ذلك بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون) واستخدام الطاقة بفعالية. ومع ذلك فإننا تكبدنا خسارة صافية على الصعيد العالمي في مجال الغابات، ولم نشهد سوى تغير طفيف في خفض تلوث الهواء في الداخل (الناشئ عن استخدام أنواع الوقود الصلب لأغراض التدفئة والطهي) في البلدان النامية ولم ينفذ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٧].

٧٧ – وتواجه مناطق عديدة في العالم، بما فيها منطقة شرق آسيا التي تشهد نموا سريعا، تواجه خطر أزمة بيئية في السنوات المقبلة. ويتوقع أن تواجه مناطق كثيرة في العالم نقصا في موارد المياه بسبب استنفاد مجمعات المياه الجوفية كما أن عملية تحويل مياه الأنهار لأغراض الري وإنتاج الطاقة ومياه الشرب بلغت حدودها القصوى إيكولوجيا. ويهدد نضوب المغذيات في التربة نظم كسب الرزق في المناطق الريفية الفقيرة، لا سيما في أفريقيا وأجزاء من آسيا. وتواصل اجتثاث الأحراج الاستوائية بوتيرة سريعة في التسعينات، وذلك حتى بعد أن أخذ العالم يدرك الوظائف الإيكولوجية الحيوية التي تقوم بها الغابات الاستوائية. ولم تتمكن أمريكا اللاتينية بوجه خاص من وقف ارتفاع معدلات اجتثاث الأحراج مما يسبب تدهور المنظومة الإيكولوجية بصورة يتعذر عكس اتجاهها. وبطبيعة الحال، فإن العالم بأسره يواجه مخاطر فادحة من جراء تغير المناخ في الأمد الطويل، والناشئ أساسا من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وذلك على الرغم من أنه يمكن أن تترتب على ذلك آثار أسوأ بكثير في المناطق الفقيرة التي هي آخر متسبب في المشكلة.

٧٨ – ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ارتفعت درجة حرارة سطح الأرض بدرجة واحدة تقريبا بمقياس فهرنهايت. وأدى اجتثاث الأحراج إلى زيادة الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري لأغراض النقل، واتساع نطاق الإنتاج الصناعي والتعدين التي أسهمت جميعها في ارتفاع معدلات انبعاث غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون، مما زاد في إمكانية حبس الكرة الأرضية للحرارة. ويظل **بروتوكول كيوتو** هو الأداة الرئيسية التي يمكن أن يستخدمها المجتمع الدولي في مكافحة استمرار تغير المناخ. وصدقت مؤخرا اليابان والاتحاد الأوروبي على البروتوكول، غير أن العديد من البلدان التي ساهمت بقسط كبير في ارتفاع مستويات التلوث في الماضي لم تفعل ذلك بعد.

٧٩ – وباستطاعة كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية أن تتعاون من أجل خفض الانبعاثات على الصعيد العالمي وذلك من خلال تنفيذ تدابير منها نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات وإنهاء المساعدات المالية والحوافز الضريبية على الوقود الأحفوري. ومن الضروري أيضا أن تساعد البلدان المتقدمة النمو البلدان

النامية التي تتأثر أكثر من غيرها بتغير المناخ من أجل تكييف اقتصاداتها. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوعية الجمهور بالقضايا البيئية، وجمع بيانات أدق بشأن تغير المناخ وامتصاص غاز الكربون عن طريق زرع الأشجار على سبيل المثال.

٨٠ - ولا تزال الدول الأعضاء في حاجة إلى اتخاذ إجراءات من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها منذ ١٠ سنوات في ريو دي جانيرو. ففي عام ٢٠٠٢، ومع اقتراب موعد انعقاد **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، لم انفك أحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لخمسة مجالات رئيسية هي: **المياه والمرافق الصحية؛ والطاقة؛ والصحة؛ والزراعة؛ والتنوع الأحيائي**. ويجب العمل من خلال استراتيجية إدارة المياه على خفض تسرب المياه وهدرها، لا سيما في الزراعة من أجل تحقيق هدف ''محصول أكبر لكل قطرة''؛ ويجب استخدام الطاقة بفعالية أكبر وإنتاج جزء أكبر منها من المصادر المتجددة؛ والوصول إلى مياه الشرب الآمنة؛ وتوصيل المرافق الصحية والطاقة النظيفة الرخيصة إلى بلايين البشر الذين يعانون بسبب فقدها؛ ويجب التقليل من المخاطر الصحية عن طريق تحسين أساليب الإصحاح، والتحصين والتخلص من النفايات التكسينية بصورة آمنة؛ ويجب إصلاح الممارسات الزراعية بهدف وضع حد لتدهور التربة ولزيادة الإنتاج؛ ويجب المحافظة على التنوع الأحيائي من خلال استغلال الموارد الطبيعية بصورة انتقائية أكثر صرامة، تصحبها حلول بديلة للمجتمعات المحلية التي يعتمد في أسباب عيشها الحالية على الممارسات غير المستدامة.

٨١ - وبالإضافة إلى الموارد التي تلزم لتحقيق التقدم، فإن التعهد بالعمل في هذه المجالات ذات الأولوية الخمسة سيتيح للجميع فرصة لإصلاح أرضنا الثمينة والعيش في ازدهار مستدام - ليس فقط خلال فترة حياتنا بل وكذلك خلال حياة أطفالنا.

## خامسا - حقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد

٨٢ - أحرز خلال السنتين الماضيتين تقدم وسجلت انتكاسات في مجال حماية حقوق الإنسان في العالم. وتشمل الإنجازات تحميل مرتكبي انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك رئيسي دولة سابقين المسؤولية عن أفعالهم. وكان التقدم المحرز في مجال حماية حقوق الإنسان مع ذلك ضعيفا بسبب انتهاكات حقوق اللاجئين والمشردين في الداخل في سلسلة من الهجمات الإرهابية الفظيعة وتطبيق القوانين والممارسات التمييزية على نطاق واسع.

٨٣ - وتحقق إنجاز كبير في السنة الماضية تمثل في دخول القانون الأساسي **للمحكمة الجنائية الدولية** حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهذه هي المحكمة الدائمة الأولى التي لها القدرة على التحقيق ومحاكمة الأفراد مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعلى الرغم من أن اختصاص المحكمة لا يطبق بأثر رجعي، فإن إنشاءها يوفر منتدى دائما للمساءلة عن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٨٤ - وسوف لا تمارس المحكمة اختصاصها إلا في حالة عجز المحاكم الوطنية أو عدم رغبتها في ممارسة اختصاصاتها. والمحكمة لا تنزع من الدول مسؤولياتها عن مساءلة منتهكي حقوق الإنسان، كما أنها لا تضعف قدرتها على القيام بذلك. والعمل الذي ستقوم به فهو توفير جهة دولية تلجأ إليها الدول عندما لا تتمكن من محاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، بلغ عدد الدول التي صدقت على النظام الأساسي لمحكمة روما ٧٥ دولة ولم توقع ستة بلدان كبيرة يبلغ

مجموع تعداد سكانها ثلاثة بلايين نسمة على نظام روما الأساسي و لم تصدق عليه. ومن المهم أن تفعل هذه الدول ذلك في أقرب وقت ممكن نظراً لأن اكتساب المحكمة الصبغة العالمية أمر حاسم في تحقيق فعاليتها على المدى الطويل. وفي النقاش الذي جرى مؤخرا بشأن اختصاص المحكمة للنظر في قضايا افتراضية تشمل موظفي دول غير أطراف في النظام الأساسي يعملون في عمليات حفظ السلام التي تنشؤها أو تنظمها الأمم المتحدة، واجه مجلس الأمن فيما يبدو خياراً صعبا بين المساءلة الدولية ومدى صلاحية عمليات حفظ السلام. وفي النهاية تم العثور عن حل يستبقي الخيارين كليهما، وساعد على توضيح تكامل دور المحكمة مع دور المحاكم الوطنية. بيد أن التعارض الأساسي في المبادئ لا يزال دون حل ولعله يطفو على السطح في المستقبل.

٨٥ - وعلى الرغم من الجدل حول **المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب**، المعقود في دوربان، جنوب أفريقيا، من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أحرز تقدم في النهوض بالحقوق في المجالات التالية: إقامة العدل؛ ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ والتثقيف وإذكاء الوعي؛ وضع السياسات والممارسات في مجالات العمالة والصحة والبيئة. وللاستفادة من التقدم المحرز في المؤتمر، يتعين على الدول أن تنفذ التدابير في مجالات الوقاية والتثقيف والحماية التي التزمت بها في مؤتمر دوربان. وفي هذا السياق، تشكل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٨] أداة فعالة لإنهاء العنصرية والتعصب، كما أن الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقية وتنفيذها الكامل مسألة حاسمة.

٨٦ - وينبغي ربط الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية بحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وحتى تطبق الديمقراطية بفعالية، يجب على جميع الأطراف أن تقبل نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة والتقيد بها، كما يجب على الجهات الفائزة احترام حقوق الجهات التي تخسر الانتخابات وحمايتها. ومما يساعد على كفالة هذه العمليات الديمقراطية استقلال الجهاز القاضي وحرية الصحافة. وبإمكان كل بلد أن يحرز تحسنا في عمليته الديمقراطية عن طريق زيادة المشاركة وتوسيع نطاقها، بما يكفل شفافية العمليات السياسية والقضاء على التمييز. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في العديد من المناطق خلال العقد الماضي، فإننا نشهد الآن فقد بعض تلك المكاسب الديمقراطية، كما أن الأزمة الاقتصادية وضعت الديمقراطية على المحك في العديد من بقاع العالم.

٨٧ - ويستند أيضا نجاح الديمقراطيات إلى الحكم الرشيد، كما أن مكافحة الفساد شرط أساسي لنجاح الحكم الرشيد. ويؤدي الفساد إلى إضعاف الثقة العامة، كما يعوق تنمية التطور السياسي والتنمية الاقتصادية المستدامة. ومن المتوقع أن تنتهي اللجنة المخصصة المعنية بالتفاوض بشأن وضع اتفاقية لمكافحة الفساد من مفاوضاتها في نهاية عام ٢٠٠٣. وأود أن أؤكد أهمية وضع مشروع الاتفاقية في صيغته النهائية ليعزز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد.

٨٨ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ اتخذت خطوة هامة من أجل الوفاء بالتعهد مقدم في إعلان الألفية، ألا وهو: ”مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة“. وفي ذلك التاريخ، دخل بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية[٩] حيز النفاذ، وهو: (أ) يتيح للمرأة، في الدول التي صدقت على البروتوكول، إمكانية الوصول إلى العدالة على الصعيد الدولي؛ (ب) ومساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية عن طريق تشجيع إجراء تغييرات في القوانين والإجراءات الوطنية؛ و (ج) السماح للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالقيام بإجراءات للتحقيق في حالات الانتهاكات الخطيرة أو المنظمة لحقوق المرأة.

٨٩ - وفي السنة الماضية، طرحت ضرورة حماية الأمن الوطني في مواجهة الإرهاب تحديا كبيرا أمام الدول الأعضاء. وهناك أدلة تثبت أن أفراداً عذبوا وأسيئت معاملتهم ورحلوا وأن طالبين للجوء ردوا إلى بلدانهم الأصل دون بذل محاولة كافية لمعرفة ما إذا كانوا حقيقة لاجئين حسني النية وإذا كان لديهم ما يبرر خوفهم من التعرض للقمع. ويجب ألا يتحقق على حساب حقوق الإنسان، كما ينبغي ألا يتعرض أفراد أو مجموعات لمعاملة تمييزية على أساس العرق أو اللون أو السلالة أو الأصل الوطني أو العرقي. وفي الواقع، فإننا لا يمكن أن نساعد على منع الإرهاب إلا عن طريق تعزيز حماية حقوق الإنسان إلى جانب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

## سادسا - حماية الضعفاء

٩٠ - رغم تحقيق بعض التحسن في حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة، لا يزال استمرار الصراعات وانعدام الأمن يتسبب في تشريد المدنيين في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، لا يزال الأطفال مُستضعفين بشكل خاص في أوضاع الصراع والتجنيد وغيرها من الظروف التي تنعدم فيها الحماية.

٩١ - وأدى الاقتتال المطوَّل وعدم الاستقرار وانعدام التسويات السياسية المستديمة إلى **تشريد ما يزيد على ٢٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم**، منهم أكثر من ٥ ملايين لاجئ أو مشرد داخليا في أفريقيا وحدها. لكن عام ٢٠٠١ لم يشهد فيما يتعلق باللاجئين حالات طوارئ حادة على نطاق يمكن مقارنته بما حدث في التسعينات، فقد عاد حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ ومشرد داخليا إلى ديارهم في شرق أفريقيا، وجنوب شرق أوروبا، ووسط آسيا وجنوبها. وسمحت التطورات الإيجابية التي حدثت في أفغانستان وتيمور الشرقية وسيراليون للعديد بالعودة إلى ديارهم في هذه البلدان وسوف تؤدي إلى عودة المزيد من الأشخاص في المستقبل.

٩٢ - ومن جهة أخرى، تتعهد الدول الأعضاء، يشجعها في ذلك مجلس الأمن، بتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة بصورة آمنة ودون عوائق. ويبقى هذا واحدا من التحديات الكبيرة رغم حدوث بعض النجاحات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا، قامت الأمم المتحدة بفصل أكثر من ٠٠٠ ١ مقاتل سابق وأفراد أسرهم عن اللاجئين المدنيين الأكثر عددا ونقلهم إلى مكان جديد. وهذه الجهود أساسية للحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين وكفالة سلامة وأمن اللاجئين والسكان المستضيفين الذين يحيطون بهذه المخيمات.

٩٣ - وينبغي إحراز المزيد من التقدم في تقاسم الأعباء. فالتكاليف المتصلة باستضافة أعداد كبيرة من ملتمسي اللجوء تظل مرهقة، لا سيما في بلدان اللجوء الأول بالعالم النامي. وهذه التكاليف لا تشمل العبء الاقتصادي الناجم عن توفير اللجوء فحسب، بل تمتد لتشمل أيضا الشواغل الأمنية، والتوترات فيما بين الدول، والهجرة غير المنتظمة، والاضطراب الاجتماعي والسياسي، والضرر البيئي. وأحث الدول الأعضاء على مساعدة بلدان اللجوء الأول من خلال زيادة الترتيبات المتعلقة بتقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني في مجال الحماية، ودمج قضايا اللاجئين في البرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية والنهوض ببرامج إعادة التوطين.

٩٤ - وأدى النمو السريع في أعداد **كبار السن** في العالم أجمع إلى حدوث ثورة ديمغرافية لم يشهدها العالم من قبل. فنسبة الأشخاص الذين يبلغون من العمر ٦٠

عاما فما فوق تزداد بوتيرة أسرع منها في أي فترة سابقة. وفي عام ١٩٥٠، كان عدد هؤلاء الأشخاص يقدر بحوالي ٢٠٠ مليون شخص. أما الآن، فعددهم يقدر بحوالي ٦٢٩ مليون شخص ومن المتوقع أن يصل عددهم بليونين بحلول عام ٢٠٢٥.

٩٥ - وهذا الاتجاه يكتسي أهمية خاصة إذ أن الشباب يمثلون معظم المقاتلين، في حالات الطوارئ المعقدة، في حين أن الأشخاص المدنيين الأكثر تأثرا بالصراعات — ومنهم حوالي ٨٠ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم — هم النساء والأطفال وكبار السن. ولذلك، فإن عددا كبيرا من النساء عليهن أن يلبين احتياجات الأطفال والمسنين من ذوي القربى دون مساعدة شريك ذكر.

٩٦ - وغالبا ما تقع المشاكل والاحتياجات الخاصة بكبار السن، الذين هم في حاجة إلى السلامة الشخصية والعناية المركزة والخدمات الصحية والإنسانية الأساسية والمسكن الملائم، على عاتق النساء اللائي يتحملن مسؤولية الأسر المعيشية واللائي هنَّ أنفسهن فئة مستضعفة ومعرضة للعنف. ومن المهم توفير مساعدة خاصة للمجتمعات المحلية لرعاية كبار السن، لكن من المهم أيضا الاعتراف بمساهمة هؤلاء الأشخاص في الأوقات التي ينعدم فيها الاستقرار واستثمار مقدراتهم ومواهبهم استثمارا كاملا. فقد أخذ كبار اللاجئين على سبيل المثال المبادرة في العودة إلى بلدان بعيدة عن بعضها مثل كرواتيا وليبريا وكثيرا ما يكون بوسعهم، فور عودتهم إلى ديارهم، الإسهام في تحقيق السلام والمصالحة.

٩٧ - إن ضعف الأطفال في أوضاع الصراع أمر لا شك فيه لكن علينا جميعا أن نكفل لهم، في جميع الأحوال، السلامة والرفاهية والحقوق. وقد عززت **دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل** التزام المجتمع الدولي بقضيته، وأُعلِنت تبرعات لوضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين حياته وكفالة استفادته من التعليم الجيد وحمايته من سوء المعاملة والاستغلال والعنف ومكافحة الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عليه.

٩٨ - كما عُزِّزت القوانين الدولية المتعلقة بالطفل. فقد بدأ نفاذ اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة حظر الألغام المبرمة في أوتاوا)، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه لعام ١٩٩٩. وقام عدد كاف من البلدان بالتوقيع والتصديق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل[١٠] لكي يبدأ سريانهما في أوائل عام ٢٠٠٢ — ويتعلق البروتوكول الأول بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، والبروتوكول الثاني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية[١١]. وعلاوة على ذلك، وقَّعت الصومال على الاتفاقية خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ولم تبق سوى دولة عضو واحدة لم تتعهد بعد بهذا الالتزام القانوني بقضية الطفل.

٩٩ - ومن الضروري أن تتخذ الدول التدابير القانونية والإدارية لحماية الحقوق المكرسة في المعاهدات التي وقَّعت عليها والنهوض بها، وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في إعمالها. وينبغي أن توفر البرلمانات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء الموارد اللازمة لإعمال حقوق الطفل. وينبغي وضع استراتيجيات لحماية الطفل وتعزيز رفاهه. فليست ثمة قضية أهم من قضية الطفل.

## سابعا – تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا

١٠٠- لا تزال أفريقيا تعاني من انتشار الفقر، إذ يعيش نصف سكانها تقريبا تحت عتبة الفقر. وأهم المبادرات التي اتخذت في السنة الماضية لتلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا تمثلت في إقامة **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا** وإنشاء **الاتحاد الأفريقي**.

١٠١- والمبادرتان استجابتان متمايزتان لكنهما متكاملتان للتحدي المتمثل في توفير أطر سياسية ومؤسسية شاملة للقارة. فالاتحاد الأفريقي يخطط لإنشاء برلمان لعموم أفريقيا، ومصرف مركزي، ومحكمة، واتخاذ عملة موحدة. وسيحق له التدخل في حالات الإبادة الجماعية والانتهاك البالغ لحقوق الإنسان واستعراض سجل كل بلد من قِبل النظراء. أما الشراكة الجديدة، فتنطوي على التزام أَساسي من الدول بكفالة الحكم الرشيد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل الحد من الفقر وزيادة النمو المستدام. ويعمل أصحاب هذه المبادرة، في إطار الاتحاد الأفريقي، على تنظيم تنفيذ هذه الالتزامات من خلال إقامة شبكة من الشراكات: داخل أفريقيا، ومع البلدان المتقدمة صناعيا، والمنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، والمجتمع المدني. ولئن كان هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحويل هذه الخطة إلى واقع، فإن المجتمع الدولي عليه أن يغتنم هذه الفرصة لمساعدة أفريقيا على تحقيق التنمية بخطوات أسرع واستدامة أكبر، وترسيخ دعائم الديمقراطية، وزيادة الشفافية وتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

١٠٢- إن الفرص والتحديات على السواء كبيرة. إذ على الرغم من أن هذه الفرص تنطلق من وجود موارد بشرية وطبيعية بأفريقيا، ومن اتخاذ خطوات صعبة على طريق ترسيخ دعائم الديمقراطية، والتزام من جانب الدول بالاعتماد على الذات في وثيقة الشراكة الجديدة، وهو أمر أهم، فإن التحديات لا تزال مثبطة للهمة. فرغم أن تجاوز معدلات النمو نسبة ٤ في المائة في غالبية البلدان الأفريقية في العام الماضي يبدو أمرا مشجعا، فإن ١٥ بلدا فقط من أصل ٥٣ بلدا هي التي تجاوزت نسبة ٥ في المائة ويبدو أن بلدا واحدا فقط هو الذي بلغ المعدل ٧ في المائة الذي تحتاج أفريقيا ككل إلى بلوغه والحفاظ عليه في السنوات الـ ١٣ المقبلة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا تزال التجارة تعتمد بشدة على السلع الأولية. ويقتضي إحراز التقدم في هذا المجال إزالة القيود التجارية في البلدان المتقدمة النمو التي تعوق تقدم الاقتصادات الأفريقية. ويكتسي الاستثمار العالمي في أفريقيا أهمية أساسية وسوف يستفيد منه الاقتصاد العالمي فضلا عن أفريقيا.

١٠٣- وثمة تحد كبير آخر يتمثل في **وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز**. فبحلول عام ٢٠٠١، أصاب هذا الفيروس أكثر من ٢٨ مليون شخص وأودى بحياة أكثر من ١٨ مليون شخص. وأدى فيروس الإيدز إلى تدمير البنى الديمغرافية، وزيادة الطلب على الخدمات والمرافق الصحية العامة، وخفض القدرة الإنتاجية لليد العاملة ومستوى تراكم رؤوس الأموال وتوافر العاملين المهرة والمتعلمين.

١٠٤- وعلاوة على ذلك، لا تزال حالة الصراع وعدم الاستقرار مستمرة في عدد من البلدان الأفريقية. والحرب، سواء كانت دولية أو أهلية، تضر بحماية حقوق الإنسان وتحد من التنمية. لكن بوسع **بناء السلام** أن يصلح بعض هذا الضرر شريطة أن يكون المراد به هو الانطلاق في عملية واسعة النطاق لإعادة الناس إلى

ديارهم، وإنعاش الاقتصادات، وإعادة بناء المؤسسات تمهيدا لتحقيق سلام دائم. وتبين موزامبيق للعالم ما يمكن تحقيقه عندما تلتقي الإرادة الوطنية بالمساعدة الدولية وعندما يثق الناس بالسلام ويعملون معا من أجله. وتمضي إثيوبيا وإريتريا وسيراليون على نفس الدرب بمساعدة من الأمم المتحدة. كما أحرز تقدم نحو تحقيق السلام في أنغولا وتلوح طلائعه جلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الحرب، كما عرفنا بتكلفة باهظة، هي ألد أعداء التنمية. ويجب على الحكومات أن تعمل مع المجتمع المدني ليس لكفالة إدارة الصراعات في أفريقيا فحسب، بل أيضا تسويتها تسوية كاملة.

١٠٥- إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تواجه إذن مشاكل حقيقية ينبغي التغلب عليها. وتتمثل المبادرات المحورية التي وردت فيها في تحقيق السلام والأمن، وكفالة الديمقراطية والإدارة السياسية وضمان الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات. أما استراتيجياتها فليست جديدة، إذ تركز على تحقيق تنمية محورها الإنسان، وإدارة الاقتصادات الموجهة إلى السوق، وكفالة الحرية والديمقراطية وتعزيز السلام والاستقرار. والعنصر الجديد فيها هو أن أفريقيا هي التي تحدد الأهداف والاستراتيجيات وشروط الشراكات التي تحتاجها لبلوغ هذه الأهداف.

١٠٦- أما بالنسبة للعالم المتقدم النمو، فإن التحدي الرئيسي يكمن في تبيان قدرته على توفير الموارد التي ينبغي أن ترد من خارج أفريقيا. فقد التزمت مجموعة البلدان الصناعية الرائدة الثمانية، خلال **مؤتمر القمة الذي عقدته في كاناناسكيس بكندا في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢** "بخطة جديدة" لانتشال البلدان الأفريقية من ربقة الفقر. وتشتمل خطة العمل من أجل أفريقيا التي وضعتها هذه المجموعة على التعهد بمساعدة مالية وتقنية تعادل قيمتها ٦ بلايين دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأفريقية التي تعتمد اعتمادا تاما معايير الحكم الرشيد المنصوص عليها في وثيقة الشراكة الجديدة. كما تعد الخطة بتقديم المساعدة في فض الصراعات، وتشجيع التجارة والاستثمارات والتنمية المستدامة، ووقف تدفق الأسلحة غير القانونية وتقديم الدعم لقوة أفريقية لحفظ السلام.

١٠٧- **على أن أكبر التحديات في أفريقيا يجب أن يتغلب عليها الأفارقة أنفسهم**. فالقادة الأفارقة يعتزمون القضاء على الفقر، واتباع نهج يهدف إلى تحقيق النمو المستدام، ووقف تهميش أفريقيا في عملية التنمية، من خلال عدد من المبادرات. إنهم يلتزمون التزاما قويا بدمج منظور الإدارة المالية الرشيدة في الأسواق المالية والقطاع الخاص؛ وتوفير التعليم والتدريب والخدمات، لا سيما لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض السارية؛ وبناء الهياكل الأساسية؛ وتطوير الزراعة والصناعة التحويلية من أجل الأسواق المحلية والدولية. وفي مجال تحقيق السلام والأمن؛ يُروِّج الأفارقة لمبادرات تهدف إلى كفالة سيادة القانون، ومعايير حقوق الإنسان والديمقراطية؛ وتعزيز آليات منع نشوب الصراعات على المستويين الإقليمي والقاري؛ وتعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تيسير استفادتها من التعليم والائتمان ومنحها الحق في المشاركة السياسية.

١٠٨- ومن الجوهري أن يتابع القادة الأفارقة تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها لسكان أفريقيا، ويُحسِّنوا مستوى الإدارة والشفافية في جميع القطاعات تحسينا حقيقيا. ومن المهم بنفس القدر أن يتابع المجتمع الدولي تنفيذ التزاماته المتعلقة بالتخفيف من الدين، وفتح الأسواق، وزيادة الاستثمارات والمعونات. ولن يكون

بوسع سكان أفريقيا أن يتطلعوا إلى مستقبل تسلم فيه البيئة ويتعافى فيه الاقتصاد ويسود فيه السلام إلا عندما يتخطى جميع الشركاء المعنيين هذه الوعود وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

## ثامنا – تعزيز الأمم المتحدة

١٠٩- أُنشئت الأمم المتحدة لكفالة إمكانية التنبؤ والنظام في عالم يتغير باستمرار. ولا بد للمنظمة لكي تؤمن أهميتها وبقاءها أن تواصل التغيير والتأقلم والتعلم. إن ظروف عالم اليوم تمثل تحديا وتتصف بالتعقُّد وكثرة المطالب بشكل يفوق بكثير ظروف عالم ١٩٤٥. وإذا كان كل تحد فرصة، فإن الفرص المتاحة للأمم المتحدة لإعادة تكريس نفسها لخدمة شعوب العالم وإعادة تشكيل نفسها من أجل خدمة الدول الأعضاء على أفضل وجه، تكاد تكون بلا حصر.

١١٠- وغالبا ما لا يُقدر عمق التغييرات التي حدثت في الأمم المتحدة، لا سيما منذ انتهاء الحرب الباردة، حق قدره. فبفضل ما أقرته الجمعية العامة من ابتكارات استجابة للتوصيات التي وردت في التقرير الذي أصدرته في عام ١٩٩٧ عن تجديد الأمم المتحدة (A/51/950 و Add.1-7) وفي تقرير الإبراهيمي، تسنى للمنظمة أن تعمل بحس أعمق من وحدة المقاصد، وتساوق الجهود، وسرعة الأداء. ففي السنوات الأخيرة، برهنت الأمم المتحدة على قدرتها على التكيف مع التقلبات السريعة في العالم، إذ تعاملت بنجاح مع التحديات الجسيمة في كوسوفو، وسيراليون، وتيمور الشرقية، وأفغانستان، واستجابت للطلب على أشكال جديدة من الأمن الدولي في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. كما واجهت بحزم وثبات تحدي التنمية في عصر العولمة، إذ اعتبرت الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة برنامج إنمائي مشترك للسنوات الـ ١٥ المقبلة، فولَّدت زخما قويا لحملة مكافحة وباء الإيدز وأقامت شراكات جديدة لدعم قضايا الأمم المتحدة. وشهد التنسيق بين الوكالات الإنسانية والإنمائية تحسنا ملحوظا وأصبحت المنظمة مستعدة أكثر من ذي قبل لوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة في البلدان الخارجة من براثن الصراع. وقد تحققت هذه الإنجازات في سياق طابعه انخفاض الموارد الحقيقية في الميزانية العادية. وحريٌّ بإصلاح جدول الأنصبة المقررة الذي تم في نهاية عام ٢٠٠٠ بالنسبة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام أن يرجع على الأقل القدرة على التنبؤ بتدفقات التمويل.

١١١- ولا يزال هناك مجال كبير للتحسين. فعلينا أن نكفل أن برنامج عمل المنظمة يعكس الأولويات التي يُمليها إعلان الألفية، وأن تُطبَّق الممارسات الإدارية والمتعلقة بالموارد البشرية في المنظمة بأكملها. ولهذا السبب، أعتزمُ تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في هذا الخريف أقترحُ فيه إجراء مزيد من التحسينات البرنامجية والمؤسسية والإجرائية حتى يتسنى لنا تحويل نموذج الإعلان الطموح إلى برنامج عمل قابل للتحقيق.

١١٢- ولئن كنتُ أركز في تقريري على عمل الأمانة العامة والطريقة التي تقدم به الخدمات إلى الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة، فمن الواضح أن الإصلاح يجب أن يتم أيضا في هذه الأجهزة. ولن يكون أي إصلاح للأمم المتحدة كاملا دون توسيع نطاق مجلس الأمن الذي طال انتظاره. وعلاوة على ذلك، يجب مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتسنى للمنظمة أن تضطلع بكامل المسؤوليات التي أوكلها إليها الميثاق.

## تاسعا – الاستنتاجات

١١٣- إن سجل المجتمع الدولي في العامين الأولين من تنفيذ إعلان الألفية هو مزيج من الإنجاز والقصور في أحسن الأحوال، فبعض أهداف الألفية استفاد من القرارات الصعبة والإصلاحات الشجاعة اللازمة. في حين لم تستفد أهداف أخرى. وخلال السنوات الثلاث عشرة المتبقية، يجب إحراز تقدم على نطاق أوسع بكثير، وإلا فإن الكلمات الرنانة التي وردت في الإعلان لن تكون سوى ذكريات قاتمة للاحتياجات البشرية المنسية والوعود التي لم يُوف بها.

١١٤- إن الطريق أمامنا ليس غامضا. فإعلان الألفية رسم طريقا اعتمدته جميع الدول الأعضاء الـ ١٨٩. ويتبين من النجاحات التي أوردها هذا التقرير أن الرؤية التي عبِّرت عنها هذه الدول لم تركز على آفاق أبعد من قدرتنا على بلوغها. وقد أحرز معظم التقدم استنادا إلى استراتيجيات تجمع بين طاقات الدول الأعضاء، والمؤسسات والوكالات الدولية، بما في ذلك المؤسسات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وطاقات جهات أخرى، لا سيما القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخيرية، والمؤسسات الأكاديمية والثقافية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني. ومن شأن اعتماد استراتيجية منسقة، وتعبئة الإرادة والموارد لتطبيقها، أن يحدث فارقا بين التقدم والتراجع. إن الفقراء والمستضعفين وأولئك الذين ينوؤون تحت وطأة الصراعات أو يعانون من الظلم والتمييز – هؤلاء جميعا ينتظرون منا أن نعمل.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ٥٤/١٠٩، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفقان الثاني والثالث، وقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٥، المرفق.

(٤) حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد ١٨، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.Q4.IX.1)، التذييل الثاني.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٤٥.

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق ٢٧ (A/47/27)، التذييل الأول.

(٧) FCCC/CP/1997/7/Add.1، Decision 1/CP.3.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٠١٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(٩) قرار الجمعية العامة ٥٤/٤، المرفق.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥، المرفق.

(١١) قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٦٣، المرفقان الأول والثاني على التوالي.

## المرفق

### الأهداف الإنمائية للألفية

١ - أُجريت مشاورات بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لتحديد المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية المعروفة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتعكس المؤشرات التي سلط عليها الضوء في هذا التقرير ما توصل إليه الخبراء الفنيون حاليا من آراء بشأن الجوانب التي يمكن قياسها على نحو موثوق وما بلغته المعلومات المتاحة. ويركز المرفق على أرقام عالمية وإقليمية لإعطاء نظرة شاملة عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي وعن التفاوتات بين الأقاليم في التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

٢ - ومع أن المؤشرات والبيانات المعروضة تمثل أفضل المتاح في الوقت الراهن، فمن المهم الإشارة إلى أن بعض المؤشرات سوف تقتضي تنقيحا مع تحسن نوعية المعلومات. وبوجه خاص، فإن عبارة ''غير متاحة'' تشير في الوقت الحاضر إلى أن البيانات متاحة بشأن عدد قليل من البلدان، مما يتعذر معه حساب المتوسط العالمي أو الإقليمي. بيد أن هذه المؤشرات تعتبر مقاييس قيمة بالنسبة للأهداف التي حددت وسوف تبذل الجهود لإيجاد معلومات موثوقة بشأنها. وقد أخذت البيانات المعروضة هنا من تقرير صدر عن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي سيتاح على الموقع الشبكي http://millenniumindicators.un.org.

٣ - وساهمت الوكالات والصناديق والبرامج والمنظمات التالية في البيانات والتحليلات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد البرلماني الدولي. كما شاركت في هذه العملية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

# الغايات الإنمائية للألفية: الأهداف والمؤشرات

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| **الغاية ١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع** | | | | |
| الهدف ١ – تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ | نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم | | | |
| | جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط | ٢٩ | **٢٣** | النسبة المئوية (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٩) |
| | شرق آسيا والمحيط الهادئ | ٢٨ | **١٤** | |
| | أوروبا وآسيا الوسطى | ٢ | ٤ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١٧ | ١٥ | |
| | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٢ | ٢ | |
| | جنوب آسيا | ٤٤ | ٣٧ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٤٨ | ٤٧ | |
| | ٢ – نسبة فجوة الفقر[ج] | | | النسبة المئوية (١,٠٨ دولار خط الفقر. يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٨٧، وأحدثها إلى عام ١٩٩٨) |
| | العالم | ٨,٦ | ٦,٩ | |
| | العالم (باستثناء الصين) | ٩,١ | ٧,٦ | |
| | شرق آسيا | ٦,٨ | ٤ | |
| | شرق آسيا باستثناء الصين | ٥,٦ | ٢ | |
| | أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى | ٠,١ | ٠,٩ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٥,٢ | ٤ | |
| | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ١ | ٠,٤ | |
| | جنوب آسيا | ١٣ | ١٠,٤ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٢٠ | ١٨,١ | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٣ - | حصة أفقر خمس سكاني من الاستهلاك الوطني[د] | | | النسبة المئوية (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٨٨، وأحدثها إلى عام ١٩٩٣) |
| | | العالم | ٢,٣ | ٢,٠ | |
| الهدف ٢ - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ | ٤ - | شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات | | | النسبة المئوية |
| | | المناطق النامية | ٣٢ | ٢٨ | |
| | | أفريقيا | ٢٨ | ٢٧ | |
| | | شمال أفريقيا | ١٠ | ١٠ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٣٢ | ٣٠ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١١ | ٨ | |
| | | آسيا | ٣٧ | ٣١ | |
| | | شرق آسيا | ١٩ | ١٠ | |
| | | جنوب وسط آسيا | ٥٥ | ٤٨ | |
| | | جنوب شرق آسيا | ٣٨ | ٢٨ | |
| | | غرب آسيا | ١٤ | ١٩ | |
| | ٥ - | نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية | | | |
| | | المناطق النامية | ٢٠ | ١٧ | النسبة المئوية (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٠-١٩٩٢، وأحدثها إلى عام ١٩٩٧-١٩٩٩) |
| | | أفريقيا | ٢٩ | ٢٨ | |
| | | شمال أفريقيا | ٤ | ٤ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٣٥ | ٣٤ | |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١٣ | ١١ | |
| | آسيا | ١٩ | ١٦ | |
| | شرق آسيا | ١٦ | ١٠ | |
| | جنوب وسط آسيا | ٢٥ | ٢٣ | |
| | جنوب شرق آسيا | ١٧ | ١٣ | |
| | غرب آسيا | ٦ | ٧ | |
| **الغاية ٢ - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي** | | | | |
| الهدف ٣ - كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ | ٦ - صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي | | | النسبة المئوية (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٨) |
| | العالم | ٨٠ | ٨٤ | |
| | البلدان النامية | ٧٨ | ٨٢ | |
| | البلدان التي تمر بمرحلة انتقال | ٩١ | ٩٦ | |
| | البلدان المتقدمة النمو | ٩٧ | ٩٨ | |
| | الدول العربية وشمال أفريقيا | ٧٤ | ٧٦ | |
| | وسط وغرب أفريقيا | ٥٠ | ٥٧ | |
| | الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا | ٥٩ | ٦٣ | |
| | أمريكا اللاتينية | ٨٥ | ٩٤ | |
| | البحر الكاريبي | ٦٢ | ٨٠ | |
| | شرق آسيا | ٩٦ | ٩٧ | |
| | وسط آسيا | ٨٨ | ٩٢ | |
| | جنوب وغرب آسيا | ٦٧ | ٧٤ | |
| | المحيط الهادئ | ٩٩ | ٩٦ | |
| | أوروبا الوسطى والشرقية | ٨٥ | ٩٣ | |
| | أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية | ٩٧ | ٩٧ | |
| | ٧ - نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس | غير متاح | غير متاح | |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| ٨ - | معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة | | | |
| | العالم | ٨٤ | ٨٦ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | | ٨٨ | ٩٠ | النسبة المئوية لدى الذكور |
| | | ٧٩ | ٨٣ | النسبة المئوية لدى الإناث |
| | البلدان النامية | ٨١ | ٨٤ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أقل البلدان نمو | ٥٧ | ٦٥ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | آسيا الشرقية وأوقيانوسيا | ٩٥ | ٩٧ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | جنوب آسيا | ٦١ | ٦٨ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٦٨ | ٧٧ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | الدول العربية | ٦٩ | ٧٩ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٩٢ | ٩٤ | النسبة المئوية الإجمالية |
| **الغاية ٣ - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** | | | | |
| الهدف ٤ - إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ | ٩ - نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي | | | |
| | **التعليم الابتدائي** | | | |
| | المناطق النامية | ٠,٨٣ | ٠,٨٧ | (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٨) |
| | المناطق المتقدمة النمو | ٠,٩٥ | ٠,٩٦ | |
| | شمال أفريقيا | ٠,٧٩ | ٠,٨٦ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٠,٨٢ | ٠,٨٥ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٠,٩٥ | ٠,٩٥ | |
| | شرق آسيا | ٠,٨٦ | ٠,٩٢ | |
| | جنوب وسط آسيا | ٠,٧١ | ٠,٧٩ | |
| | جنوب شرق آسيا | ٠,٩٤ | ٠,٩١ | |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| | غرب آسيا | ٠,٨٢ | ٠,٨٤ | |
| | أوقيانوسيا | ٠,٩٤ | ٠,٩٣ | |
| | **التعليم الثانوي** | | | |
| | المناطق النامية | ٠,٧٢ | ٠,٨٢ | |
| | المناطق المتقدمة النمو | ٠,٩٨ | ٠,٩٩[هـ] | |
| | شمال أفريقيا | ٠,٧٦ | ٠,٩٠ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٠,٧٥ | ٠,٨٢ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١,٠٦ | ١,٠٦ | |
| | شرق آسيا | ٠,٧٣ | ٠,٨٢ | |
| | جنوب وسط آسيا | ٠,٥٩ | ٠,٦٨ | |
| | جنوب شرق آسيا | ٠,٨٧ | ٠,٩٣ | |
| | غرب آسيا | ٠,٦٩ | ٠,٧٤ | |
| | أوقيانوسيا | ١,٠٠ | ٠,٩٤ | |
| | **التعليم الجامعي** | | | |
| | المناطق النامية | ٠,٦٦ | ٠,٧٥ | |
| | المناطق المتقدمة النمو | ١,٠٥ | ١,١٢ | |
| | شمال أفريقيا | ٠,٥٢ | ٠,٧٢ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٠,٤٧ | ٠,٦٣ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٠,٩٤ | ١,٠٢ | |
| | شرق آسيا | ٠,٤٩ | ٠,٥١ | |
| | جنوب وسط آسيا | ٠,٥٤ | ٠,٥٨ | |
| | جنوب شرق آسيا | ٠,٨٢ | ١,١١ | |
| | غرب آسيا | ٠,٦٦ | ١,١٠ | |
| | أوقيانوسيا | ٠,٨٢ | ٠,٦٣ | |
| ١٠ - | نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن ١٥ و ٢٤ سنة | | | |
| | العالم | ٠,٩٠ | ٠,٩٣ | نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| ١١ - | حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي | | | النسبة المئوية |
| | العالم | ٣٨ | ٤٦ | |
| | الاقتصادات المتقدمة النمو | ٤٥ | ٤٦ | |
| | الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال | ٤٦ | ٤٩ | |
| | آسيا والمحيط الهادئ | ٣٨ | ٤٤ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٣٧ | ٤١ | |
| | أفريقيا | ٢١ | ٣٨ | |
| | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٢١ | ٢١ | (أحدث الأرقام المتاحة عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي لعام ١٩٩٩) |
| ١٢ - | نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية | | | النسبة المئوية (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ٢٠٠٢) |
| | العالم | ١٣ | ١٤ | |
| | بلدان الشمال الأوروبي | ٣٤ | ٣٩ | |
| | أوروبا - البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[د] (بما في ذلك بلدان الشمال الأوروبي) | ١٧ | ١٧ | |
| | البلدان الأوربية الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (باستثناء بلدان الشمال الأوروبي) | ١٦ | ١٥ | |
| | الأمريكتان | ١١ | ١٦ | |
| | آسيا | ١٣ | ١٥ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٩ | ١٣ | |
| | المحيط الهادئ | ٥ | ١٣ | |
| | غرب آسيا | ٥ | ٤ | |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| **الغاية ٤ - تخفيض معدل وفيات الأطفال** | | | | |
| الهدف ٥ - تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ | ١٣ - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة | | | الوفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حي |
| | العالم | ٩٣ | ٨٣ | |
| | المناطق المتقدمة النمو | ١٤ | **٩** | |
| | أوروبا | ١٦ | ١١ | |
| | المناطق النامية | ١٠٣ | ٩١ | |
| | أفريقيا | ١٦٤ | ١٥٦ | |
| | شمال أفريقيا | ٨٨ | **٤٦** | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ١٧٦ | ١٧١ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٥٤ | ٣٧ | |
| | آسيا | ٩٠ | ٧٣ | |
| | شرق آسيا | ٤٦ | ٤٠ | |
| | جنوب وسط آسيا | ١٢٥ | ٩٦ | |
| | جنوب شرق آسيا | ٧٧ | ٥٤ | |
| | غرب آسيا | ٧٠ | ٦٤ | |
| | أوقيانوسيا | ٩٥ | ٩٣ | |
| | ١٤ - معدل وفيات الرضع | | | الوفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حي |
| | العالم | ٦٤ | ٥٧ | |
| | المناطق المتقدمة النمو | ١٢ | ٨ | |
| | أوروبا | ١٤ | ١٠ | |
| | المناطق النامية | ٧٠ | ٦٣ | |
| | أفريقيا | ١٠٣ | ٩٨ | |
| | شمال أفريقيا | ٦٣ | ٣٩ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ١١٠ | ١٠٦ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٤٣ | ٢٩ | |
| | آسيا | ٦٤ | ٥٤ | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | | شرق آسيا | ٣٧ | ٣١ | |
| | | جنوب وسط آسيا | ٨٥ | ٧٠ | |
| | | جنوب شرق آسيا | ٥٤ | ٣٩ | |
| | | غرب آسيا | ٥٣ | ٥١ | |
| | | أوقيانوسيا | ٦٧ | ٦٦ | |
| | ١٥ - | نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة | | | النسبة المئوية (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٩) |
| | | العالم | ٧٤ | ٧٢ | |
| | | المناطق المتقدمة النمو | ٨٣ | ٩١ | |
| | | أوروبا | ٨١ | ٨٩ | |
| | | المناطق النامية | ٧٣ | ٦٩ | |
| | | أفريقيا | ٦٦ | ٥٦ | |
| | | شمال أفريقيا | ٨٢ | ٩١ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٦٣ | ٥١ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٧٧ | ٩٢ | |
| | | آسيا | ٧٤ | ٧١ | |
| | | شرق آسيا | ٩٨ | ٨٩ | |
| | | جنوب وسط آسيا | ٥٩ | ٥٧ | |
| | | جنوب شرق آسيا | ٧٢ | ٨٠ | |
| | | غرب آسيا | ٨١ | ٨٢ | |
| | | أوقيانوسيا | ٦٩ | ٦٠ | |
| **الغاية ٥ - تحسين الصحة النفاسية** | | | | | |
| الهدف ٦ - تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ | ١٦ - | معدل الوفيات النفاسية[ز] | | | الوفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي |
| | | العالم | ٤٣٠ | ٤٠٠ | (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٥) |
| | | البلدان النامية | ٤٨٠ | ٤٤٠ | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل البلدان نموا | غير متاح | ١ ٠٠٠ | |
| | | أفريقيا | ٨٧٠ | ١ ٠٠٠ | |
| | | شرق أفريقيا | ١ ٠٦٠ | ١ ٣٠٠ | |
| | | وسط أفريقيا | ٩٥٠ | ١ ٠٠٠ | |
| | | شمال أفريقيا | ٣٤٠ | ٤٥٠ | |
| | | الجنوب الأفريقي | ٢٦٠ | ٣٦٠ | |
| | | غرب أفريقيا | ١ ٠٢٠ | ١ ١٠٠ | |
| | | آسيا | ٣٩٠ | ٢٨٠ | |
| | | شرق آسيا | ٩٥ | ٥٥ | |
| | | جنوب وسط آسيا | ٥٦٠ | ٤١٠ | |
| | | جنوب شرق آسيا | ٤٤٠ | ٣٠٠ | |
| | | غرب آسيا | ٣٢٠ | ٢٣٠ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١٩٠ | ١٩٠ | |
| | | أوقيانوسيا | ٦٨٠ | ٢٦٠ | |
| | ١٧ - | نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة | | | النسبة المئوية |
| | | المناطق النامية | ٤٢ | ٥٣ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٤٠ | ٤٢ | |
| | | شمال أفريقيا | ٤٢ | ٦٤ | |
| | | جنوب وسط آسيا | ٢٦ | ٣٦ | |
| | | شرق آسيا وجنوب شرقها | ٤٩ | ٦٩ | |
| | | غرب آسيا | ٥٩ | ٦٤ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٧٦ | ٨٥ | |
| **الغاية ٦ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض** | | | | | |
| الهدف ٧ - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ | ١٨ - | انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة | غير متاح | غير متاح | |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| | تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة | | | (يرجع أقدم الأرقام العالمية المتاحة إلى عام ١٩٩٩ وأحدث الأرقام العالمية إلى عام ٢٠٠١) |
| | العالم | ١,٢ | ١,٤ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | | ٠,٧ | ٠,٨ | النسبة المئوية للرجال |
| | | ١,٠ | ١,١ | النسبة المئوية للنساء |
| | | | | (الأرقام الوحيدة المتاحة فيما يتعلق بالتصنيف حسب المناطق هي أرقام عام ١٩٩٩) |
| | المناطق المتقدمة النمو | غير متاح | ٠,٢ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أوروبا | غير متاح | ٠,٢ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | المناطق النامية | غير متاح | ١,١ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أفريقيا | غير متاح | ٥,١ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | شمال أفريقيا | غير متاح | ٠,٠٢ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | غير متاح | ٦,٣ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | غير متاح | ٠,٥ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | آسيا | غير متاح | ٠,٢ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | شرق آسيا | غير متاح | ٠,١ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | جنوب وسط آسيا | غير متاح | ٠,٣ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | جنوب شرق آسيا | غير متاح | ٠,٤ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | غرب آسيا | غير متاح | ٠,٠١ | النسبة المئوية الإجمالية |
| | أوقيانوسيا | غير متاح | ٠,٢ | النسبة المئوية الإجمالية |
| ١٩ - | معدل انتشار استخدام الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل[ج] | | | النسبة المئوية |
| | العالم | غير متاح | ٧ | |
| | معدل انتشار وسائل منع الحمل | | | |
| | العالم | ٥٧ | ٦٧ | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠ - | عدد الأطفال الميتمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[ط] | | | بالملايين |
| | | المجموع، المناطق الثلاثة (٨٨ بلدا) | ٠,٩ | ١٣,٤ | (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ٢٠٠١) |
| | | أفريقيا | ٠,٨ | ١١,٠ | |
| | | آسيا | ٠,٠٠٧ | ١,٨ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٠,٠٥٤ | ٠,٦ | |
| الهدف ٨ - وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ | ٢١ - | معدلات الانتشار و الوفيات المرتبطة بالملاريا | | | |
| | | معدل الانتشار في العالم | غير متاح | غير متاح | |
| | | معدل الوفيات الناتجة عن الملاريا في العالم | غير متاح | ١٤٨ | الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ طفل يتراوح سنّه بين لحظة الميلاد و ٤ سنوات |
| | | البلدان المتقدمة النمو | غير متاح | صفر | |
| | | البلدان النامية | غير متاح | ١٦٦ | |
| | | أفريقيا | | | |
| | | شمال أفريقيا | غير متاح | ٤٧ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | غير متاح | ٧٩١ | |
| | | آسيا | | | |
| | | شرق آسيا | غير متاح | صفر | |
| | | جنوب وسط آسيا | غير متاح | ٦ | |
| | | جنوب شرق آسيا | غير متاح | ٢ | |
| | | غرب آسيا | غير متاح | ٢٦ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | غير متاح | ١ | |
| | | أوقيانوسيا | غير متاح | ٢ | |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| ٢٢ - | نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها[ج] | | | النسبة المئوية |
| | العالم | غير متاح | غير متاح | (العلاج الوقائي للأطفال المصابين بالحمى) |
| | ٢١ بلدا أفريقيا | غير متاح | <٥ | |
| | ١٤ بلدا أفريقيا | غير متاح | ٥٠ | |
| ٢٣ - | معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل) | | | |
| | معدل الانتشار في العالم | غير متاح | ١٢٣ | معدل الانتشار لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان |
| | البلدان المتقدمة النمو | غير متاح | ٢٤ | |
| | البلدان النامية | غير متاح | ١٤٧ | |
| | أفريقيا | غير متاح | ١٨٧ | |
| | شمال أفريقيا | غير متاح | ٢٧ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | غير متاح | ٢٢٣ | |
| | آسيا | غير متاح | ١٥٣ | |
| | شرق آسيا | غير متاح | ٨٨ | |
| | جنوب وسط آسيا | غير متاح | ١٩٦ | |
| | جنوب شرق آسيا | غير متاح | ٢٣٩ | |
| | غرب آسيا | غير متاح | ٤٢ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | غير متاح | ٤٤ | |
| | أوقيانوسيا | غير متاح | ٢١٧ | |
| | معدل الوفيات في العالم | غير متاح | ٢٨ | الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان |
| | البلدان المتقدمة النمو | غير متاح | ٥ | |
| | البلدان النامية | غير متاح | ٣٣ | |
| | أفريقيا | | | |
| | شمال أفريقيا | غير متاح | ٥ | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | غير متاح | ٦٢ | |
| | | آسيا | | | |
| | | شرق آسيا | غير متاح | ١٩ | |
| | | جنوب وسط آسيا | غير متاح | ٤٠ | |
| | | جنوب شرق آسيا | غير متاح | ٤٩ | |
| | | غرب آسيا | غير متاح | ١١ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | غير متاح | ١١ | |
| | | أوقيانوسيا | غير متاح | ٤٤ | |
| | ٢٤ - | نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة | ١١ | ٢٧ | النسبة المئوية للحالات المكتشفة (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٥) |
| | | | ٧٧ | ٨٠ | النسبة المئوية للحالات المشفيّة (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٥) |
| **الغاية ٧ - كفالة الاستدامة البيئية** | | | | | |
| الهدف ٩ - إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية | ٢٥ - | نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات | ٣٠,٣ | ٢٩,٦ | النسبة المئوية |
| | ٢٦ - | المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي | ٧,٥ | **٩,٥** | النسبة المئوية |
| | ٢٧ - | الطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلوغرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) | ٢٧٩ | ٢٢٨ | (ما يكافئ كيلوغراما من النفط) لكل ١ ٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) (يرجع أحدث الأرقام إلى عام ١٩٩٩) |
| | ٢٨ - | انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك غازات الكلوروفلوروكربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون | ١,١٥ | ١,١٣ | نصيب الفرد من الأطنان المترية (يرجع أحدث الأرقام إلى عام ١٩٩٨) |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ١،١ | ٠,١٥ | ملايين الأطنان المترية إمكانية ائتلاف طبقة الأوزون[ك] (يرجع أحدث الأرقام إلى عام ١٩٩٩) |
| | ٢٩ - | نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب[ل] | | | النسبة المئوية |
| | | البلدان النامية | ٧٥ | ٧٥ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٨٢ | ٧٩ | |
| | | شمال أفريقيا والشرق الأوسط | ٤٦ | ٤٠ | |
| | | آسيا | ٨٠ | ٧٩ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | غير متاح | غير متاح | |
| الهدف ١٠ - تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ | ٣٠ - | نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية | | | |
| | | العالم | ٧٧ | **٨٢** | النسبة المئوية الإجمالية |
| | | | ٩٤ | ٩٥ | النسبة المئوية في المناطق الحضرية |
| | | | ٦٤ | **٧١** | النسبة المئوية في الأرياف |
| | | شمال أفريقيا | ٨٦ | ٩٠ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٥٤ | ٥٨ | |
| | | شرق آسيا | ٧١ | ٧٦ | |
| | | جنوب وسط آسيا | ٧٢ | ٨٥ | |
| | | جنوب شرق آسيا | ٧٢ | ٧٨ | |
| | | غرب آسيا | غير متاح | ٨٢ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٨٢ | ٨٦ | |
| | | أوقيانوسيا | ٤٠ | ٤٨ | |
| الهدف ١١ - تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من قاطني الأحياء الفقيرة | ٣١ - | نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة | | | النسبة المئوية |

| الغايات والأهداف | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|
| | العالم | ٨١ | ٨٥ | |
| | شمال أفريقيا | ٩٤ | ٩٦ | |
| | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | ٧٥ | ٧٤ | |
| | شرق آسيا | ٥٦ | ٧٠ | |
| | جنوب وسط آسيا | ٥٢ | ٧٠ | |
| | جنوب شرق آسيا | ٧٣ | ٨٠ | |
| | غرب آسيا | ٩٥ | ٩٧ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٨٥ | ٨٦ | |
| | أوقيانوسيا | ٩٢ | ٨٧ | |
| ٣٢ - | نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون (مملوك أو مستأجر) | | | النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية فقط (يرجع أحدث الأرقام إلى عام ١٩٩٣) |
| | العالم | غير متاح | ٧١ | |
| | البلدان النامية | غير متاح | ٦٢ | |
| | البلدان المتقدمة النمو | غير متاح | ٩٦ | |
| | أفريقيا | غير متاح | ٤٤ | |
| | آسيا وأوقيانوسيا | غير متاح | ٦٣ | |
| | أوروبا | غير متاح | ٩٦ | |
| | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | غير متاح | ٧٤ | |
| | أمريكا الشمالية | غير متاح | ٩٩ | |
| **الغاية ٨ - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية** | | | | |
| الهدف ١٢ - المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز<br><br>يشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيد الوطني والصعيد العالمي | [بعض المؤشرات المبينة أدناه سيجري رصده بصورة مستقلة بالنسبة لأقل البلدان نموا، وأفريقيا، والبلدان غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة.] | | | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | | **المساعدة الإنمائية الرسمية** | | | |
| | | المساعدة الإجمالية السنوية | ٥٣,٠ | ٥١,٣ | المجموع ببلايين دولارات الولايات المتحدة (يرجع أحدث الأرقام إلى عام ٢٠٠١) |
| | | | ١٤,٤ | ١١,٨ | بلايين دولارات الولايات المتحدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا |
| الهدف ١٣ - معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا | | | | | |
| تشمل: قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية ومن الحضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر | ٣٣ - | صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نموا كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية[ج] | ٠,٣٣ | ٠,٢٢ | النسبة المئوية الإجمالية (يرجع أحدث الأرقام المتاحة إلى عام ٢٠٠١) |
| | | | ٠,٠٩ | ٠,٠٥ | النسبة المئوية المقدمة إلى أقل البلدان نموا |
| | ٣٤ - | نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية الثنائية القابلة للتخصيص لقطاع معين المقدمة من البلدان المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، مقارنة بالخدمات الاجتماعية الأساسية | ٨,١ | ١٣,٨ | النسبة المئوية (تشمل الخدمات الاجتماعية الأساسية التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والمرافق الصحية. ترجع أقدم الأرقام المتاحة إلى ١٩٩٥-١٩٩٦ وأحدثها إلى ١٩٩٩-٢٠٠٠) |
| | ٣٥ - | نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة بقيود التي تقدمها البلدان النامية المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية | ٥٩,٤ | ٨١,١ | النسبة المئوية |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| الهدف ١٤ – معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة) | ٣٦ – | المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي | ١٣,٠ | ٦,٦ | النسبة المئوية |
| | ٣٧ – | المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من إجمالي الدخل القومي | ٥,٣ | ٢,١ | النسبة المئوية |
| | | **الوصول إلى الأسواق** | | | |
| الهدف ١٥ – المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا على المدى الطويل | ٣٨ – | نسبة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) المسموح بدخولها معفاة من الرسوم إلى البلدان المقدمة النمو[ج] | ٤٩ | ٦٥ | النسبة المئوية للصادرات من البلدان النامية (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٦) |
| | | | ٧٧ | ٦٦ | النسبة المئوية للصادرات من أقل البلدان نموا (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٦) |
| | ٣٩ – | متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية[د] | ٦,٨ | ٥,٨ | النسبة المئوية للتعريفات المفروضة على المنسوجات (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٦) |
| | | | ١٠,٦ | ٩,٨ | النسبة المئوية للتعريفات المفروضة على الملبوسات (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٦) |
| | ٤٠ – | تقدير الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي | ١,٩ | ١,٣ | النسبة المئوية |
| | ٤١ – | نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية | غير متاح | غير متاح | |
| | | **استدامة القدرة على تحمل الديون[ه]** | | | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٤٢ - | العدد الكلي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الاستيفاء (تراكمي) | ٢٢ | ٢٦ | التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار |
| | | | ١ | ٥ | التي بلغت مرحلة الاستيفاء |
| | ٤٣ - | تخفيف الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون | ٣٤ | ٤١ | بلايين دولارات الولايات المتحدة (تراكمي) |
| | ٤٤ - | تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات | ١٨ | ١٨ | النسبة المئوية |
| | | البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط | | | |
| الهدف ١٦ - التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا | ٤٥ - | معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، حسب الجنس، والإجمالي العالمي | | | النسبة المئوية |
| | | العالم | ١٠ | ١٠,٣ | (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٩٥، وأحدثها إلى عام ١٩٩٩) |
| الهدف ١٧ - التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية | ٤٦ - | نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام | | | النسبة المئوية |
| | | العالم | ٦٣ | ٧٠ | (يرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ١٩٨٧، وأحدثها إلى عام ١٩٩٩) |
| | | البلدان النامية | ٥٥ | ٦٥ | |
| | | البلدان المتقدمة النمو | غير متاح | ٩١ | |
| | | أفريقيا | | | |
| | | شمال أفريقيا | غير متاح | ٨٣ | |
| | | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | غير متاح | ٤٧ | |
| | | آسيا | | | |
| | | شرق آسيا | غير متاح | ٨٤ | |
| | | جنوب وسط آسيا | غير متاح | ٤٤ | |

| الغايات والأهداف | | المؤشرات | ١٩٩٠ | ٢٠٠١[أ][ب] | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|
| | | جنوب شرق آسيا | غير متاح | ٧٧ | |
| | | غرب آسيا | غير متاح | ٨٦ | |
| | | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | غير متاح | ٦٤ | |
| | | أوقيانوسيا | غير متاح | ٧٧ | |
| الهدف ١٨ - التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال | ٤٧ - | عدد خطوط الهاتف والاشتراكات في الهاتف الخلوي لكل ١٠٠ من السكان | | | لكل ١٠٠ من السكان (يرجع أحدث الأرقام العالمية المتاحة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية إلى عام ٢٠٠١) |
| | | العالم | ١٠,١ | ٣٢,٣ | |
| | | البلدان النامية | ٢,٤ | ١٦,٨ | |
| | | البلدان المتقدمة النمو | ٣٧,٩ | ٩٦,٣ | |
| | ٤٨ - | عدد الحواسيب الشخصية قيد الاستخدام لكل ١٠٠ من السكان وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان | | | |
| | | الحواسيب الشخصية | | | عدد الحواسيب الشخصية قيد الاستخدام لكل ١٠٠ من السكان (يرجع أحدث الأرقام العالمية المتاحة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية إلى عام ٢٠٠١) |
| | | العالم | ٢,٣ | ٩,٤ | |
| | | البلدان النامية | ٠,٣ | ٢,٤ | |
| | | البلدان المتقدمة النمو | ٨,٥ | ٣٢,٥ | |
| | | مستخدمو الإنترنت | | | عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان (يرجع أحدث الأرقام العالمية المتاحة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية إلى عام ٢٠٠١) |
| | | العالم | ٠,٠٥ | ٨,١ | |
| | | البلدان النامية | ٠,٤١ | ٣٠,٣ | |
| | | البلدان المتقدمة النمو | ٠,٠٠ | ٢,٨ | |

الحواشي

(أ) جميع بيانات عام ٢٠٠٠ تشير إلى أحدث الأرقام المتاحة. جميع بيانات عام ١٩٩٠ تشير إلى أقدم الأرقام المتاحة. وعندما لا تتوافر بيانات عالمية أو إقليمية إضافية يشار إلى ذلك.

(ب) كُتبت بيانات المؤشرات التي ''تسير حسب الخطة'' نحو تحقيق الهدف بخط مائل وبحروف ثخينة للتأكيد عليها.

(ج) تقيس نسبة فجوة الفقر مدى جسامة الفقر، معبرا عنها كنسبة مئوية لخط الفقر. وهي نتيجة ضرب نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في الفرق بين خط الفقر ومتوسط

دخل السكان الذين يعيشون دون خط الفقر. فمثلا إذا كان ٣٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الدولار الواحد في اليوم، وكان متوسط استهلاك هؤلاء السكان أو دخلهم أقل من خط الفقر بعشرين سنتا (أي يساوي ٨٠ سنتا من سنتات الولايات المتحدة)، فإن نسبة فجوة الفقر تساوي ٦ في المائة.

(د) الأرقام المبينة هنا هي تقديرات بحوث البنك الدولي، وتستند إلى الاستهلاك مقيسا كنسبة مئوية تراكمية من الدخل أو الإنفاق العالمي. والأرقام هي تقديرات بحوث البنك الدولي.

(هـ) نظرا لغياب البيانات عن هذا العام، لم تُشمل الولايات المتحدة وكندا في هذا المتوسط.

(و) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(ز) يرجع أحدث البيانات المتاحة إلى عام ١٩٩٥. والبيانات المقدمة في عام ١٩٩٠ غير قابلة للمقارنة، وبالتالي لا يمكن استخدامها لتحليل الاتجاهات.

(ح) الواقي الذكري هو وسيلة منع الحمل الوحيدة الفعالة في منع انتقال فيروس نقص المناعة. ويُفيد معدل انتشار موانع الحمل أيضا في تتبع التقدم المحقق نحو غايات أخرى تتعلق بالصحة والشؤون الجنسانية والفقر. نظرا لأن معدل استخدام الواقي الذكري لا يُقاس إلا في أوساط النساء المقترنات بشريك، فإنه سوف يُستَكمل بمؤشر يتعلق باستخدام الواقي الذكري في حالات التعرض الشديد لخطر العدوى. وسُتعزز هذه المؤشرات بمؤشر يتعلق بالمعارف والأفكار الخاطئة عن فيروس نقص المناعة/الإيدز في أوساط السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما.

(ط) العدد التقديري للأطفال الأحياء الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٤ عاما في نهاية ٢٠٠١، الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما بفعل الإيدز. وفي المستقبل سوف يقاس هذا الرقم بنسبة اليتامى إلى غير اليتامى بين سني ١٠ و ١٤ الذين يحضرون المدرسة.

(ي) تُقاس الوقاية بالنسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات؛ ويُقاس العلاج بالنسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات الذين يتلقون علاجا مناسبا.

(ك) تتعلق البيانات بالبلدان المتقدمة النمو.

(ل) الأرقام عبارة عن تقديرات أولية قدمتها منظمة الصحة العالمية.

(م) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

(ن) يُستثنى منها النفط، وتُستثنى منها أيسلندا والنرويج.

(س) تُستثنى منها أيسلندا والنرويج وسويسرا. ولا تتوافر التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية الواردة من البلدان النامية.

(ع) بدأت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ١٩٩٦. ويرجع أقدم الأرقام المتاحة إلى عام ٢٠٠٠، وأحدثها إلى عام ٢٠٠٢.